برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

البرنامج القطري لإثيوبيا (2003-2006)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/8/4
3 October 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم شرق وجنوب أفريقيا (ODK): Ms J. Lewis

كبير موظفي الاتصال (ODK): Ms E. Larsen رقم الهاتف: 066513-2103

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعد إثيوبيا من أقل البلدان نموا ومن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على الصعيد العالمي. فنصف سكانه يعاني انعداما مزمنا في الأمن الغذائي وقلة التغذية نتيجة لعدم كفاية الإنتاج وعدم القدرة على شراء الحد الأدنى من الاحتياجات.

ويضاعف من مشكلة الأمن الغذائي أن إثيوبيا موطن لثلاثة ملايين من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الوقت الراهن، تمثل مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ظاهرة حضرية أساسا، وتعرض للخطر الأسر التي ترأسها أنثى بمفردها ولها دخل ضئيل أو ليس لها دخل وتعول أفرادا كثيرين. وفي المناطق الحضرية لا يستطيع الفقراء الحصول على الأغذية طوال العام بسبب تغير دخل الأسرة ومصروفاتها. وتبلغ نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في معظم الأسر التي ينعدم فيها الأمن الغذائي 50 في المائة. كما تقل قدرة الفرد على مواجهة انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس. ويبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية 57 في المائة عموما، و 47 في المائة للفتيات.

وسيظل الحد من الفقر يمثل الهدف الأساسي للتنمية في إثيوبيا. وقد صمم البرنامج القطري للفترة 2003-2006، الذي وضع بالتعاون المباشر مع الحكومة، بحيث يكفل وجود اتساق مع الآليات الوطنية الرئيسية للسياسة العامة، وبخاصة برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر، والمبادرة المقترحة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وهدف البرنامج القطري هو تعزيز قدرات الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة تلك التي ترأسها النساء، والفئات الضعيفة الأخرى في إثيوبيا، على مواجهة انعدام الأمن الغذائي الموسمي وعلى زيادة أمنها الغذائي وأسباب عيشها على الأجل الطويل. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي 1999/م ت – س/2 يعالج هذا البرنامج الأهداف 1 و 2 و 3 و 5 من السياسة الإنمائية للتمكين:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية؛
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها؛
- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة.

وسوف تظل المعونة الغذائية تؤدي دورا مركزيا في المناطق الريفية والحضرية في التصدي لحالات انعدام الأمن الغذائي والفقر المزمنة. وبالنسبة لأعداد كبيرة من الإثيوبيين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولا سيما النساء، فإن المعونة الغذائية هي المورد المفضل لنقل الموارد لأنها تزيد توافر الأغذية وفرص الحصول عليها في المناطق التي لا تعمل فيها الأسواق بصورة جيدة أو لا توجد بها أسواق على الإطلاق. وبتأمين الأغذية خلال الأشهر العجاف الحاسمة، تتاح لهذه الأسر الفرص لتحسين ظروفها عن طريق الاستثمار في الأنشطة التي ترفع مستوى أمنها الغذائي.

وسيركز هذا البرنامج، من خلال النهج التشاركية على صعيد المجتمع المحلي، على المجالات ذات الأولوية التالية: إدارة الموارد البيئية على نحو يتيح إجراء تحولات نحو زيادة سبل العيش الأكثر استدامة؛ وتشجيع التعليم عن طريق التغذية المدرسية؛ ومساندة الأسر والنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين منه.

وستتركز الأنشطة على أكثر الفئات تعرضا لخطر انعدام الأمن الغذائي، مثل مزارعي الكفاف في المرتفعات ورعاة الماشية في السهول والمزارعين الرعاة وسكان الحضر الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين منه. وفي حدود هذه المجالات، سوف يستهدف **البرنامج** الأسر والمجتمعات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المزمن، والتي تتألف في الغالب من النساء والأطفال وتعاني عادة نقصا حادا في الأمن الغذائي.

وسيجري تعزيز الروابط بين الأنشطة. كما سيجري تشجيع تعميم النهج التخطيطية المحلية والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع الأنشطة. وستعطى أولوية عالية لإقامة الشراكات التي تستهدف الوصول

بالموارد والنتائج إلى الحد الأقصى. وستجرى مساندة النساء من أجل تعزيز مشاركتهن في صنع القرار.

ويطلب المدير التنفيذي أن يوافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لإثيوبيا الذي يغطي الفترة 2003-2006، رهنا بتوفر موارد قدرها 56.1 مليون دولار أمريكي، تمثل جميع التكاليف التشغيلية المباشرة الأساسية.

مشروع القرار

يقر المجلس البرنامج القطري لإثيوبيا (2003-2006) (WFP/EB.3/2002/8/4).

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري للبرنامج

1- سيبقى هدف الحد من الفقر هو البند الأساسي على جدول أعمال تنمية إثيوبيا. وقد صمم البرنامج القطري لهذا البلد في حدود صكوك السياسة الحكومية، بما في ذلك برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر، والبرنامج الخمسي الثاني للتنمية والسلام والديمقراطية، والاستراتيجيات القطاعية للتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي. وهو متسق مع المبادرات المقترحة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد وضع البرنامج القطري بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية.

2- ويغطي البرنامج القطري **للبرنامج** الفترة من 2003 إلى 2006 وهو متوافق مع الدورات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وترتبط المجالات البرنامجية المحددة في البرنامج القطري بأهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2002-2004. وقد تمخض تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لإثيوبيا (1998-2003) والحوار الموسع مع الشركاء الرئيسيين في الحكومة على المستويين الاتحادي والإقليمي، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع المانحين عن تحديد اختيار مضمون المجالات البرنامجية. ويستجيب هذا البرنامج القطري للأولويات المشتركة **للبرنامج** التي تجسدها سياسة تحفيز التنمية.

3- وهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو الإسهام في الحد من الفقر. وفي هذا السياق، يتمثل هدف البرنامج القطري الحالي في تعزيز قدرة الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا، وبخاصة الأسر التي ترأسها نساء والفئات الضعيفة الأخرى، على مواجهة انعدام الأمن الغذائي الموسمي الذي يمتد لفترات طويلة وزيادة أمنها في مجالي الأغذية وسبل كسب العيش وتحسين مستوياتها. وستقدم المساعدة إلى الأسر الفقيرة في تكوين الأصول الإنتاجية والمحافظة عليها وفي تقليل ضعفها في مواجهة الصدمات. وستقدم المساعدة أيضا للأسر التي تعتمد في كسب عيشها على الموارد الطبيعية المتدهورة من أجل التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة. وسيجري تشجيع الاستثمار في القدرة البشرية ورأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وفي التغذية الخاصة والاحتياجات الصحية المتصلة بالتغذية للحوامل والمرضعات وصغار الأطفال. ويتناول **البرنامج** أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتمثلة في تشجيع العمل المنتج وتحسين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وتحسين إمكانية الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوسيع نطاق الاستجابة الوطنية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

4- وسوف يستمر الدور المحوري للمعونة الغذائية في المناطق الريفية والحضرية في إثيوبيا في التصدي لمشكلة الأمن الغذائي المزمن والفقر. وهي تستهدف أشد الناس فقرا من أجل التقليل من العجز الغذائي للأسر، وزيادة استهلاكها المباشر ومستويات الطاقة التي تحصل عليها، والتخفيف من تأثير الصدمات المناخية التي تؤثر على إنتاج الأسر. وبالنسبة لأعداد كبيرة من الإثيوبيين الذين يعانون نقصا شديدا في الأغذية، تمثل المعونة الغذائية المورد المفضل لأنها تزيد من توفر الأغذية ومن إمكانية الحصول عليها في المناطق التي تعمل فيها الأسواق بصورة سيئة أو التي لا توجد فيها أسواق على الإطلاق. وعندما تتوفر لهذه الأسر الأغذية اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية خلال الأشهر العجاف، فإنها تجد الوقت والفرصة للاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتكوين الأصول، وإصلاحها وبذلك تشجع المعونة الغذائية والموارد التكميلية البيئة التمكينية التي يستطيع فيها الأشخاص الذين يعانون عدم الأمن الغذائي، وبخاصة النساء، تحقيق دخل، وتحسين قاعدة مواردهم الطبيعية والاستفادة بفرص تلقي التعليم وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي تدريجيا.

5- ويسهم هذا البرنامج القطري في تحقيق خمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية.

6- وسيركز **البرنامج**، من خلال النهج التشاركية المجتمعية، على مجالات الأولوية التالية:

- إدارة الموارد البيئية لإتاحة الفرصة للتحول إلى طرائق أكثر استدامة لكسب العيش (تحسين إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش (برنامج MERET)[1]؛
- تعزيز التعليم عن طريق التغذية المدرسية؛
- دعم الأسر، والنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه.

7- وتشمل المبادئ الاسترشادية لتنفيذ هذه الأنشطة ما يلي: الوصول إلى أشد الناس تأثرا بانعدام الأمن الغذائي من خلال الأنشطة الجيدة التوقيت والمناسبة؛ والتأكيد على التنمية التشاركية؛ وتشجيع الشراكات المثمرة، والدعوة نيابة عن الفئات الضعيفة لاتباع سياسات وممارسات أكثر استجابة على جميع المستويات؛ وتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار

(1) كلمة MERET تعني بالأمهرية، وهي اللغة المحلية، الأرض".

بشأن القضايا التي تمس حياتها؛ وتشجيع تعميم الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع الأنشطة؛ واتباع نهج موجه نحو النتائج في الإدارة.

8- وقد وضعت أهداف معينة تبين بوضوح المشاركة المتوقعة للمرأة في هيئات صنع القرار، وفرق التخطيط ولجان إدارة التغذية. وتم التأكيد على تعليم البنات، في المناطق الريفية والحضرية. وستسفر الدراسات الأساسية ونظم الرصد عن معلومات مفصلة بحسب نوع الجنس لاتخاذ القرارات وتقييم الغايات.

9- وتشمل أكثر المجموعات تعرضا لخطر انعدام الأمن الغذائي مزارعي الكفاف في المرتفعات، ورعاة الماشية والفلاحين الرعاة في الوديان، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه من سكان الحضر الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي (على النحو الذي يوضحه معامل الهشاشة المزمنة في المرفق). وسيتعاون **البرنامج** مع الحكومة في هذه المناطق من أجل استهداف الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المزمن، والتي تتألف الأغلبية فيها من النساء والأطفال الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد أولا ولكن لديهم طاقات إنمائية كامنة.

10- ودعما لبرنامج MERET، سوف تُستَهدف المناطق والمجتمعات الريفية على أساس المعايير التالية:

- مستوى معامل الهشاشة المزمنة في المناطق والأقاليم الإدارية، مقترنا بمؤشرات أخرى مثل إمكانية الوصول؛
- قدرة المجتمعات المحلية واستعدادها وتوفر الدعم التقني اللازم لتخطيط الأنشطة وتنفيذها، ورصدها وتقييمها؛
- رتبة الهشاشة داخل المناطق الإدارية وجمعيات الفلاحين؛
- فرص الشراكة؛
- وجود تغذية مدرسية في المناطق نفسها.

11- ومن أجل دعم التغذية المدرسية، سوف تُستَهدف المدارس الابتدائية على أساس المعايير التالية:

- مستوى معامل الهشاشة المزمنة في المناطق الإدارية والأحياء السكنية؛
- التزام المناطق والأقاليم الإدارية بنهج التغذية المدرسية كوسيلة لدعم أهدافها التعليمية؛
- انخفاض مستوى القيد في المدارس، ولا سيما بالنسبة للفتيات؛
- فرص الشراكة؛
- استعداد الموظفين والمجتمع المحلي لتحمل مسؤوليات التغذية المدرسية؛
- وجود أنشطة لبرنامج MERET في المنطقة نفسها؛
- توافر المرافق الأساسية والقدرة على التعليم.

12- وفي المناطق الحضرية، سوف تستهدف الأسر التي ترأسها نساء والمصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررة منه. وستطبق المعايير التالية في بعض المقاطعات:

- مستوى معامل الهشاشة المزمنة في الأقاليم الإدارية والأحياء؛
- قدرة المجتمع المحلي، وبخاصة خبرته في مجال الأغذية التكميلية وبرامج الدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمستندة إلى المعونات النقدية؛
- وجود مركز لإجراء الاختبارات وتقديم المشورة على أساس طوعي.

موارد البرنامج القطري وعملية التحضير له

13- يبلغ مستوى الموارد الأساسية **للبرنامج** 524 163 طنا (881 40 طنا في السنة) بتكلفة تشغيلية تبلغ 56.1 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات، ويقدر أن العدد الإجمالي للمستفيدين في السنة الأولى سيبلغ 000 900 مستفيد، وأن عدد المستفيدين على مدى عمر البرنامج القطري البالغ 4 سنوات سيقل قليلا عن 1.6 مليون مستفيد. وخلال تلك الفترة، يتوقع أن يصل إسهام الحكومة إلى 12.2 مليون دولار أمريكي في شكل أفراد ومرافق، ولوازم مكتبية ونقل داخلي للسع وضرائب على السلع.

14- وتتمثل الأنشطة والتكاليف المبينة في هذا البرنامج القطري فيما يلي:

فئة النشاط	كمية السلع (بالأطنان)	التوزيع بحسب النشاط (كنسبة مئوية)	عدد المستفيدين (2003-2006)	النسبة المئوية للمستفيدين من الإناث
النشاط الأساسي الأول: برنامج MERET	134 824	83	1 310 588	50
النشاط الأساسي الثاني: تعزيز التعليم عن طريق التغذية المدرسية	14 792	9	185 000	43
النشاط الأساسي الثالث: دعم الأسر والنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه	13 908	8	57 000	60
مجموع الأنشطة الأساسية	**163 524**		**1 552 588**	

15- وقد تضمنت عملية تصميم البرنامج القطري مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة والشركاء، بدءا من مرحلة وضع مخطط الاستراتيجية القطرية. وشارك في هذه العملية أكثر من 100 شخص يمثلون الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، والأمم المتحدة والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، وأسهموا في صياغة الإطار المنطقي للبرنامج القطري خلال حلقة العمل التي عقدت في مارس/آذار 2002 واستمرت لثلاثة أيام. وأعقب ذلك مشاورات إقليمية في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2002، أعرب فيها النظراء القائمون بالتنفيذ عن موافقتهم على نتائج حلقة عمل آذار/مارس.

16- واستفادت عملية وضع البرنامج القطري من سلسلة من الدراسات التي أجريت لدعم الأنشطة الجارية. وقد شملت هذه الدراسات تقييم تأثير التغذية المدرسية (نوفمبر/تشرين الثاني 2000)، ودراسة قاعدية للتغذية المدرسية (سبتمبر/أيلول 2001)، ودراسة عن نهج لسبل كسب العيش المستدامة (2001)، وأخرى عن تقييم تأثير برنامج MERET (2002)، ودراسة خط الأساس لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2002)، ودراسة عن سبل كسب العيش في الحضر (2002).

أنشطة البرنامج القطري

النشاط الأساسي الأول: إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش (برنامج MERET)

17- يتناول هذا النشاط أهداف السياسة الإنمائية للتمكين 3 (تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والمحافظة عليها) و5 (تمكين الأسر التي تعتمد في أمنها الغذائي على موارد طبيعية متدهورة من الانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش). وتعترف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بأن المعونة الغذائية ذات الأهداف الجيدة يمكن أن تمثل وسيلة قيمة لسد الثغرات الحاسمة عن طرق الأنشطة التي تؤثر إيجابيا على الإنتاج، والفرص، والدخل، وتكوين الأصول.

18- ينتج انعدام الأمن الغذائي المزمن عن انتشار الفقر وعدم كفاية الاستثمار في الأصول الطبيعية والمادية والاجتماعية والمالية. وسوف تظل الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الإثيوبي وسبيل الكسب لغالبية السكان. ويؤدي تدهور الأراضي، بما في ذلك تحات التربة، وإزالة الأحراج، وفقدان التنوع البيولوجي، إلى تقليل إنتاجية الأرض الزراعية، وتراجع فرص الحصول على الحطب ومواد البناء، والحد من توافر المياه النظيفة وإمكانية الحصول عليها. وبدون استثمار رشيد، ستزداد مشكلة الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، وستتدهور خصوبة التربة وتشكل الاستراتيجيات السلبية لمواجهة الأزمات عبئا إضافيا على البيئة. ويشتد العبء بصفة خاصة على النساء والأطفال، مع تزايد أعباء العمل بتزايد البعد عن مصادر المياه والحطب، ومع تأثر نمو الأطفال في السن المبكرة نتيجة نقص الأغذية.

19- ومشاكل الحصول على الغذاء في إثيوبيا لا تقل شدة عن ذلك. فالأسواق لا تعمل بصورة جيدة والمناطق التي تحقق فائضا في الإنتاج الزراعي يمكن أن تعزل عن المناطق التي تعاني عجزا خطيرا في الأغذية بسبب القيود التي تتعرض لها تجارة الحبوب الغذائية نتيجة لضعف التكامل بين الأسواق وضعف شبكة الطرق. كما أن القدرة الشرائية محدودة، وفرص الكسب خارج المزارع قليلة. وتنفق الأسر الفقيرة، التي ترأس النساء 25 في المائة منها، 62 في المائة من دخلها على الأغذية، وينتج صغار الحائزين عادة 50-60 في المائة من احتياجاتهم السنوية من الحبوب الغذائية. وفي حالة عدم وجود أغذية كافية، تضطر الأسر إلى مواجهة الفترات العجاف التي يحدث فيها عجز غذائي خطير باقتلاع الموارد البيئية المشاع المحيطة بالمسكن، وبيع ما لديها من الأصول، أما إذا كانت أسراً معوزة أصلا فإنها تلجأ إلى الشحاذة أو الاقتراض أو

الهجرة. وسيظل الإنتاج الزراعي هو الخيار الرئيس لكسب العيش لهذه الأسر، غير أن من الضروري تنويع مصادر الدخل البديلة.

20- ويقدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الريفية بنسبة 1: 20 بين البالغين. وثمة ارتباط مباشر بين الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر، فالفقر يقترن بانخفاض الكمية التي يحصل عليها الأفراد من السعرات والعناصر الغذائية مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس ويعجل بظهور مرض الإيدز. كما يؤدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدوره إلى إعاقة قدرة الأسر والأفراد على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للأسر.

21- الغرض الطويل الأجل لهذا النشاط هو مساعدة المجتمعات والأسر الريفية في المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي، وبخاصة الأسر التي ترأسها نساء، على تحسين فرصهم في كسب العيش، وتحقيق الأمن الغذائي.

22- وهناك أربع نتائج مقصودة:

- إشراك الأسر والمجموعات والمؤسسات المحلية في صنع القرارات المتصلة بتنميتهم في 100 في المائة من المجتمعات المحلية التي يغطيها برنامج MERET؛
- تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية والقدرة على إدارة البرامج للمشاركين من المجتمع المحلي والشركاء في التنفيذ، على جميع المستويات؛
- تكوين أصول منتجة للمجتمعات المحلية والأسر وإدارتها مع تحسين إنتاجية الأرض الزراعية وإصلاح الموارد الطبيعية؛
- إيجاد فرص لإدرار الدخل وتحقيق التكامل فيما بينها وبين الطرق المحسنة لزراعة الأراضي وإدارتها لصالح 000 10 أسرة.

23- ستستخدم الأغذية في مشاريع الغذاء مقابل تكوين الأصول للتقليل من الفجوة الغذائية. وسوف تعوض المعونة الغذائية الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والتي ستنفذ أنشطة مختارة لتكوين أصول تساعد في الانتقال إلى وسائل كسب أكثر استدامة. ومن أمثلة ذلك نظم جمع المياه القائمة على مستوى المجتمع المحلي والأسر والتي تحقق مصدرا للدخل ولزيادة إمدادات المياه للماشية والاستخدام المنزلي، وتشجيع زراعة الأشجار المتعددة المنافع، واستخدام الأراضي البينية لزراعة محاصيل نقدية، والتنويع البيولوجي والفيزيائي للتربة وحفظ المياه الموجودة بها والتدابير الإدارية.

24- وسوف تتلقى الأسر حصصا غذائية يومية مقدارها 3 كيلوغرامات من الحبوب الغذائية لكل يوم عمل، لمدة قد تصل إلى ثلاثة أشهر من العمل في كل سنة. ويمثل ذلك إسهاما مهما في احتياجات الأسر المعيشية من الأغذية بالنسبة لكل أسرة (6 أفراد في المتوسط).

25- سوف تستمر الشراكة المتينة بين **البرنامج** ووزارة الزراعة الاتحادية والنظراء الإقليميين (مكتب الزراعة وسلطة تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة، في أوروميا). وسوف تستمر وحدات دعم المشاريع الوطنية والإقليمية التابعة للوزارة ومكتب الزراعة في الاضطلاع بالدور التنسيقي والإدارة والتطوير التكنولوجي.

26- وسوف تقوم المجتمعات المحلية بتحليل المشاكل التي تواجهها محليا وتحديد أولوياتها وتعيين أكثر الأشخاص تأثرا بها، ووضع خطط عمل للاستجابة للاحتياجات. وتسمى هذه المنهجية نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية. وسوف تحدد خطط العمل أسراً معينة وأصولا منتجة معينة على صعيد المجتمع المحلي يمكن إنشاؤها عن طريق الغذاء مقابل تكوين الأصول. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مشترك بين أفراد الأسر، وقادة المجتمع المحلي، والسلطة المحلية، تتبع هذه الخطط في توجيه تخطيط الأنشطة وتنفيذها طوال المدة المحددة. وسوف تجسد هذه الخطط تصور المجتمع المحلي للمشاكل والأولويات. وسيقوم النظراء من الأفراد المدربين بتسهيل نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية بالتعاون مع فرق التخطيط المحلية وسيكون نصف عدد المشاركين في فرق التخطيط من النساء.

27- وستقوم المجتمعات المحلية بالاشتراك مع الموظفين النظراء باستعراض أداء فرق التخطيط والخطط كل سنة. وهذا شكل من أشكال التقييم والتخطيط المحلية، التي تتوخى التحسين عن طريق إدخال تغييرات في الأولويات وابتكارات تكنولوجية، بحيث يتم التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة والفرص الناشئة. وتتيح بيانات تقييم الأداء فرصة أخرى لأفراد المجتمع المحلي لتقييم ما أحدثته الأنشطة التي يضطلعون بها من أثر على النساء والأسر الضعيفة ومجتمعهم المحلي ككل.

28- وسوف تجمع كل المواقع المشمولة بنهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية الموجودة في المناطق ذات الأوضاع الحرجة (المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد والتي تشمل عدة مجتمعات محلية/مواقع نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية) وفي كل إقليم إداري مستهدف يعمل فيه برنامج MERET، في مجموعات تسمى "مناطق نموذجية". وسوف تصبح هذه المناطق (التي تشمل نحو 13 في المائة أو 10 000 أسرة من الأسر المستهدفة) مراكز لتكثيف جهود الإرشاد التي سيقوم بها النظراء من المعاونين الإنمائيين العاملين في كل موقع. وستعمل هذه المناطق النموذجية كمراكز للبيان العملي في كل إقليم إداري يشرح فيها الموظفون النظراء للمواقع الأخرى الأفكار المتعلقة بتكوين المجموعات، وإدرار الدخل. وإقامة المشاريع الإنتاجية في المنازل والمناطق المحيطة بها. وستعمل المجتمعات المحلية في المناطق النموذجية بصورة متزايدة على التعرف على المشاكل الكبيرة التي تواجه مجتمعاتهم وعلى معالجتها. وستمثل المناطق النموذجية مناطق ذات أولوية في مواد الاستزراع التي توفرها الوحدة الوطنية لدعم المشروع، والشبكات الإقليمية.

29- سيشارك نحو 840 124 نسمة سنويا في أنشطة برنامج MERET للغذاء مقابل تكوين الأصول. وعلى أساس أن متوسط الأسرة هو ستة أفراد، سيستفيد 040 749 نسمة سنويا من المساعدة الغذائية على مستوى الأسر. وبافتراض أن 79.5 في المائة من المشاركين سوف يشاركون في الأنشطة لأكثر من سنة، يقدر أن يصل العدد الإجمالي للمستفيدين على مدى فترة السنوات الأربع إلى 588 310 1 نسمة.

30- وسوف تسهم الأصول الإنتاجية التي سيتم تكوينها أو إصلاحها من خلال برنامج MERET في تحقيق الأمن الغذائي على الأجل الطويل وتنمية القدرات البشرية. وسيمكن ذلك الأسر من القيام بأنشطة أكثر استدامة وتنوعا لكسب العيش، وزيادة دخولهم، والتقليل من حدة تأثرهم بالصدمات، والتقليل من احتياجهم للإغاثة في حالات الطوارئ.

31- وستشمل الأصول المكونات الفيزيائية والبيولوجية للتربة وتدابير المحافظة على المياه المقترنة بتحسين الممارسات الزراعية، وبخاصة في المناطق التي تعاني نقصا في المياه. وتشمل الأصول الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار المشاتل التي تورد الشتلات ومواد الاستزراع الأخرى لاستخدامها في العمليات الجماعية لتخصيب الحراج المسيجة وإدارتها، وإنشاء مناطق لزراعة الأشجار يتولاها الأفراد، ومشاريع جمع الماء بواسطة الأسر والمجتمعات المحلية، والطرق الريفية الرئيسية. وسوف توفر هذه الأصول الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة المتنوعة لإدرار الدخل، مثل إصلاح الأراضي المتدهورة من أجل إنتاج محاصيل نقدية. وسوف تقل المهام التي تحتاج إلى وقت والتي تؤديها النساء، مثل جمع الحطب وجلب المياه.

32- وتشتمل الفوائد الرئيسية الأخرى زيادة قدرة النظراء في مجال التخطيط والمهارات الفنية التي تمكنهم من التصدي لحالات انعدام الأمن الغذائي المعقدة. وسوف يستفيد أكثر من 500 1 من النظراء من البرامج التدريبية التي يدعمها **البرنامج**؛ وسيجري أيضا العمل على تعميم مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج تدريب النظراء. وسيقوم النظير بدوره بتدريب 000 10 أسرة، بما في ذلك أفراد فرق التخطيط من النساء خلال فرص التدريب المختلفة، سواء عن طريق الخدمة أو التدريب أثناء العمل.

33- ويعادل نقل الدخل إلى الأسر نسبة تتراوح بين 20 و 38 في المائة في المتوسط من الدخل السنوي للفرد (على أساس متوسط أسعار القمح في عام 2002). ويحول هذا النقل دون العودة إلى الاستراتيجيات السلبية أثناء الأزمات (قطع الأشجار وبيع الخشب والماشية، إلخ). كما تعوض هذه المعونة الغذائية الأفراد، وبخاصة النساء، عن الوقت الذي يستثمرنه في الأصول التي يديرها المجتمع المحلي.

34- تمثل المجتمعات المحلية والمستفيدون الذين يشملهم برنامج MERET، أفقر الناس في إثيوبيا وأشدهم ضعفا. وتتسم البرامج الإنمائية في البلد بأنها متفرقة ولا يوجد بينها التنسيق اللازم لإحداث أثر مستدام على مستوى المجتمع المحلي. إن أي برنامج قائم على المعونة الغذائية وحدها لا يمكن أن يحقق إلا نطاقا محدودا من الفرص الإنمائية. ولهذا السبب، سوف يتم ربط أنشطة برنامج MERET، بصورة متزايدة، بأنشطة التغذية المدرسية، من أجل زيادة نطاق الفرص الإنمائية لكل مجتمع من المجتمعات المحلية.

35- وسيسعى **البرنامج** إلى الحصول على شركاء آخرين في التنمية لتوفير موارد تكميلية وبرامج ومهارات. ويشمل الشركاء المحتملون الوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة. وتبين الخبرة المكتسبة أن المجتمعات المحلية التي تستثمر في تكوين الأصول من خلال برنامج MERET يمكن أن ترتقي إلى مستويات أخرى من المساعدة الإنمائية (الائتمان، المساعدة الذاتية).

36- وسوف يشجع **البرنامج** إقامة الشراكات التتابعية، التي تتيح لمنظمات مثل البنك الدولي إقامة برامج خاصة بها للأمن الغذائي في المناطق التي أنشئت بها أصول مجتمعية وتقنية وأصول لكسب العيش من خلال برنامج MERET.

37- ومن أجل تعزيز التنسيق الفعال سيقوم **البرنامج** بتشجيع تنظيم المنتديات التي تتم بمبادرة من الحكومات والمانحين على المستوى الوطني أو الإقليمي والمشاركة فيها. وستضاعف الجهود التي تبذل للتعريف بالنتائج المحققة من خلال الحملات الإعلامية الوطنية وتنظيم الزيارات للمانحين.

38- وضع إطار منطقي لبرنامج MERET كجزء من عملية التشاور المتعلقة بهذا البرنامج القطري (المرفق الثاني). وسيتم تكييف المؤشرات التي حددت لكي تتواءم مع الأطر المرجعية النهائية لبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر بحيث تكون متسقة مع التوصيات المنبثقة عن تقييم الأنشطة. وستشكل هذه المؤشرات جزءا لا يتجزأ من الاتفاقات المتعلقة بالأنشطة المعقودة مع النظراء، وستقوم لجان التنفيذ سنويا باستعراض التقدم المحرز إزاء هذه المؤشرات لصياغة خطط التنفيذ السنوية، وتحديد مستويات الموارد، واستيفاء احتياجات الإبلاغ.

39- وقد أجري تقدير لأثر أنشطة برنامج MERET السابقة، استخدم في تجميع مجموعة من البيانات المرجعية وفرت أساسا لتصميم الأنشطة وتقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت أدوات أخرى للرصد والتقييم: الخطط المستوفاة لاستغلال الأرض، وبيانات تقييم الأداء، والتقدير المستمر للأثر، والنظم الموحدة للإبلاغ وتتبع السلع الأساسية لرصد تنفيذ البرامج. وستتم برمجة تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية.

40- وسيعمل موظفو المكاتب الفرعية (ميكيلي وديري داوا وديسي وجيجيغا ونازاريث) بصورة وثيقة مع الموظفين النظراء على المستوى الإقليمي لتوفير إمكانية الرصد الميداني على أساس مستمر. وسيكون هؤلاء النظراء الإقليميون مسؤولين عن تقديم التقارير في حينها وعن دقتها.

41- سيتطلب هذا النشاط الأساسي 706 33 أطنان من السلع الغذائية في السنة، يبلغ إجمالي تكلفتها التشغيلية المباشرة 43.1 مليون دولار أمريكي لفترة البرنامج القطري. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بمبلغ 8.1 مليون دولار.

النشاط الأساسي الثاني: تعزيز التعليم عن طريق التغذية المدرسية

42- يعالج هذا النشاط الأولوية 2 المتعلقة بالسياسات الإنمائية التمكينية (تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب) عن طريق تحسين معدل الانخراط والاستبقاء في النظام التعليمي الابتدائي، ولا سيما بالنسبة للفتيات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية من البرنامج الثاني لتطوير قطاع التعليم الذي تضطلع به الحكومة في "تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بزيادة فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي وتوسيع نطاقه مع مراعاة الإنصاف وارتفاع المستوى".

43- تصور الإحصاءات وضع إثيوبيا بوصفها من أقل البلدان نموا في أفريقيا. ويقدر البنك الدولي معدل معرفة القراءة والكتابة في إثيوبيا بـ 38 في المائة، وهو معدل يقل كثيرا عن نظيره في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهو 62 في المائة. ووفقا لإحصاءات وزارة التعليم، كان المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية في الفترة 2000-2001، 57 في المائة، 67 في المائة بالنسبة للأولاد و 47 في المائة بالنسبة للفتيات. وتوجد تفاوتات كبيرة بين المناطق، حيث كان أقل معدل التحاق من نصيب الصوماليين (13 في المائة للأولاد و 7 في المائة للفتيات). وتبلغ معدلات الانقطاع 18 في المائة على مستوى البلد، حيث تزيد على 18 في المائة بقليل بالنسبة للأولاد وتقل عن 17 في المائة بقليل بالنسبة للفتيات. وتبرز الدراسة المرجعية التي أجراها **البرنامج** في عام 2001 ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة؛ ففي عام 2001، كانت نسبة التلاميذ في الصف السادس إلى الصف الأول 1:4 بالنسبة للأولاد، في حين كانت أقل من ذلك بالنسبة للفتيات، حيث بلغت 1:5.

44- وتبرز الدراسة المرجعية التي أجراها البرنامج للمدارس في عام 2001 الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس. فالأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي لا تستطيع أن تتحمل عدم تشغيل الأطفال؛ وذكر 40 في المائة من الأسر التي لديها أولاد و 33 في المائة من الأسر التي لديها فتيات أن الاحتياجات الاقتصادية للأسرة هي السبب الرئيسي لعدم إلحاق أولادها بالمدارس. والآباء والأمهات يبخسون قيمة التعليم؛ وبسبب موقف الآباء والأمهات من التعليم، فإن 41

في المائة من الأسر التي لديها أولاد و 45 في المائة من الأسر التي لديها فتيات لم تلحق أولادها بالمدارس. وتفتقر المدارس إلى دورات مياه كافية وتنخفض فيها نسبيا نسبة المعلمات. ويقيم بعض التلاميذ على بعد مسافات كبيرة من المدارس، مما يزيد في إعاقة ذهابهم إلى المدرسة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون تكلفة اللوازم المدرسية البسيطة محبطة.

45- وتترتب على انخفاض معدلات الالتحاق والتعليم آثار أخرى، حيث تعجز الشابات عن إيجاد مصادر بديلة للدخل وتوفير رعاية فعالة لأطفالهن. والمبادئ الصحية العامة البسيطة غير مفهومة ولا تمارس بصورة كافية. ودرجة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة. والمعارف الأساسية المتعلقة بالتغذية وضرورة استهلاك العديد من الأغذية البسيطة لا تحظى بالتقدير على نطاق واسع.

46- ويتمثل الهدف من هذا النشاط في الأجل الطويل في جعل الأسر المقيمة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تستثمر في تعليم أولادها، ولا سيما الفتيات.

47- والنتائج المتوخاة هي:

- زيادة معدل التحاق الأطفال، ولا سيما الفتيات، واستبقائهم في المدارس في المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي؛
- إقامة نظام مجتمعي لإدارة التغذية المدرسية؛
- زيادة وعي الأسر بأهمية التعليم، وبخاصة بالنسبة للفتيات، وارتباطه بالصحة والنظافة الشخصية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي.

48- يقدم البرنامج وجبات للفتيات والأولاد الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية النهارية، وإلى التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس المتنقلة والداخلية في مناطق الرعي حيث تنتقل الأسر موسميا مع ماشيتها. وهذه التغذية التكميلية تساعد في التغلب على الجوع في الأجل القصير وتحسين المأخوذ من المغذيات الدقيقة، بما في ذلك المأخوذ من الملح الميوّد. كما يوفر البرنامج زيت الطعام للأسر لتعزيز الدخل وكحافز لها لإلحاق واستبقاء بناتها في المدارس حيثما يكون معدل التحاق الإناث بالمدارس منخفضا بصورة خاصة.

49- وسيقوم الطهاة والموظفون ذوو الصلة بإعداد الطعام يوميا في المدرسة. ويلزم أن يجري إعداد الطعام مرتين لكل مدرسة، مرة لكل من النوبتين. وسيتم تقديم حصة غذائية يومية تتألف من 150 غراما من الأغذية المخلوطة و6 غرامات من الزيت و 3 غرامات من الملح. وحيثما تقل نسبة التحاق الإناث عن 20 في المائة، ستحصل الأسر التي تلحق فتياتها بالمدارس على مخصص قدره 10 لترات من الزيت النباتي في كل فصل دراسي، شريطة أن تحافظ الفتاة على نسبة حضور لا تقل عن 80 في المائة.

50- ستقوم وزارة التعليم الاتحادية بمهمة التنسيق وتوفير الدعم الفني للبرنامج عموما، في حين سيقوم مكتب التعليم بتنفيذ أنشطة التغذية المدرسية في المناطق الإقليمية. وعلى الصعيد الوطني، سيُعين منسق للمشروع لرئاسة وحدة صغيرة لإدارة المشروع، ستكون مسؤولة عن الإدارة والاتصال والإبلاغ عموما. وبالمثل، سيقوم مكتب التعليم في كل منطقة إقليمية مشاركة في المشروع بتسمية منسق للتغذية المدرسية وموظفي الدعم. كما سيقوم مكتب التعليم بتسمية منسقي التغذية المدرسية في الأقاليم الإدارية.

51- وسيقوم بتنظيم التغذية المدرسية والإشراف عليها لجنة إدارة المدرسة، التي سيشارك فيها الآباء والمعلمون والجنسان بصورة متوازنة. وستشمل مسؤوليات اللجنة إدارة الأغذية وإعدادها، وتوفير الحطب، ودفع أجور الموظفين بعد السنة الأولى، والمحاسبة والإبلاغ. وستكون إحدى الوظائف الهامة للجنة هي التعرف على العقبات التي تعوق الحضور بالمدرسة، ولا سيما بالنسبة للفتيات، ووضع خطط العمل المجتمعية ذات الصلة، كما ستُمثل هذه اللجنة في التخطيط المجتمعي الأشمل في تلك المجتمعات المحلية التي توجد بها أنشطة لبرنامج MERET وأنشطة للتغذية المدرسية.

52- سيغطي نشاط التغذية المدرسية 000 110 تلميذ في الأقاليم الإدارية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي سنويا. وبافتراض أن متوسط الزيادة السنوية في القيد تبلغ 17 في المائة، فإن مجموع عدد المستفيدين خلال فترة السنوات الأربع تقدر بـ 000 185 تلميذ. وستعوض التغذية المدرسية الآباء عن الفرص البديلة لإلحاق أبنائهم بالمدارس. وسيستفيد الأطفال على الفور من الأغذية، الأمر الذي سيخفف من حدة الجوع في الأجل القصير وسيعزز قدرتهم على تركيز انتباههم في الفصل. كما يمكن أن تكون المعونة الغذائية بمثابة أداة تعليمية مفيدة عندما تقدم بالاقتران بالتثقيف التغذوي و/أو الصحي

و/أو التثقيف المتعلق بالنظافة العامة والإصحاح. وعلى الأجل الأطول، سيستفيد الطلاب والآباء من زيادة التعليم وتنمية القدرات البشرية.

53- وفي المناطق التي ينخفض فيها معدل التحاق الإناث عموما، ستحصل أسر 10 000 فتاة على حافز غذائي مقابل انتظام الفتيات في المدرسة. وتمثل هذه الأغذية ما قيمته 5 في المائة من التكلفة السنوية للأغذية للأسرة الريفية العادية، و 4 في المائة من السعرات التي تحصل عليها الأسرة في السنة.

54- وستعمل لجان إدارة المدارس على تعزيز المشاركة المجتمعية في المدارس وتوفير نظام محلي للمساءلة وتقديم المساعدة إلى المدارس. وبالإضافة إلى إدارة نشاط التغذية المدرسية، ستسهم اللجان في تحديد المشاكل ذات الصلة المتعلقة بالوصول إلى المدارس وفي العمل على حلها. وفي المجتمعات المحلية التي يعمل فيها أيضا برنامج MERET، ستكون اللجنة قادرة على حشد موارد ودعم إضافيين للأنشطة المدرسية.

55- يلزم توظيف استثمارات كبيرة في تنمية الأفراد وتحسين المرافق ودعم المناهج لكي يتسنى المحافظة على نوعية التعليم في المدارس التي تحدث فيها زيادات كبيرة في أعداد الملتحقين. والبرنامج الثاني لتطوير قطاع التعليم، الذي يحصل على دعم قوي من الحكومة والأمم المتحدة والمانحين، مصمم لتوسيع نطاق المرافق المدرسية وتحسين نوعية التعليم، وبخاصة التعليم الابتدائي. وحيث أن التغذية المدرسية تعتبر عنصرا معترفا به من عناصر هذا البرنامج الحكومي، فإن **البرنامج** سيواصل المشاركة في اجتماعات التنسيق ذات الصلة للدعوة إلى توظيف استثمارات ملائمة في المدارس التي تشهد زيادة كبيرة في أعداد الملتحقين.

56- وسيواصل **البرنامج** تشجيع الشراكات على الربط بين الصحة والنظافة الشخصية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية والأمن الغذائي. كما سيواصل **البرنامج** المشاركة في شتى المنتديات، مثل اجتماعات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرنامج تطوير قطاع التعليم. ويجري حاليا بالفعل تخطيط الأنشطة بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية (بما في ذلك إزالة الديدان) ومنظمة الأغذية الزراعة ووزارة الزراعة (التثقيف البيئي وارتباطه بالأمن الغذائي)؛ وسيستمر إجراء مناقشات أخرى مع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

57- أجريت في سبتمبر/أيلول 2001 دراسة مرجعية تفصيلية لجميع المدارس المشتركة حاليا في البرنامج. ومنذ إجراء تقييم منتصف المدة، تم ترشيد ونشر أشكال التقارير ونظم تقديمها، وعقدت دورات تدريبية بشأن ذلك الموضوع. ووضعت حلقة العمل التشاورية الوطنية التي عقدت في مارس/آذار 2002 الإطار المنطقي (الملحق الثاني). وسيتم من خلال تقييم الأنشطة استعراض المؤشرات ووضعها في صيغتها النهائية. وسيتم تحديث نظام الإبلاغ والرصد والتقييم وفقا لذلك. وتشمل بالفعل قوائم التحقق المتعلقة بالرصد معلومات بشأن معدلات الإعادة في الصف الدراسي والانقطاع عن الدراسة، مفصلة حسب نوع الجنس. وسيجري خلال فترة البرنامج القطري المزيد من تقديرات الأثر وتقييمات إصلاحية، بما في ذلك تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية.

58- وستستخدم إجراءات الإبلاغ الموحدة ونظم تتبع السلع الأساسية لرصد تنفيذ الأنشطة. وسيقدم موظفو المكاتب الفرعية **للبرنامج** الدعم إلى الموظفين الإقليميين النظراء المسؤولين عن إعداد التقارير وتقديمها في حينها.

59- سيتطلب هذا النشاط الأساسي 3 698 طنا من السلع الغذائية في السنة، يبلغ إجمالي تكلفتها التشغيلية المباشرة 7.6 مليون دولار أمريكي لفترة البرنامج القطري. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي.

النشاط الأساسي الثالث: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحضر - مساعدة الأسر والنساء والأطفال المصابين بالفيروس والمتضررين منه

60- يعالج هذا النشاط الهدف 1 المتعلق بالسياسات الإنمائية التمكينية (تمكين صغار الأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الصحية الخاصة، التغذوية والمتصلة بالتغذية). تمثل الرعاية بالمنازل وتقديم دعم تغذوي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه أولوية في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

61- تعد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة متنامية في إثيوبيا، حيث يقدر عدد المصابين بـ 3 ملايين شخص، وهو ثالث أكبر عدد من المصابين في أفريقيا. وتمثل الإصابة بالفيروس قضية خطيرة في المناطق الحضرية في الوقت الحالي، حيث تصل نسبة المصابين 15 في المائة في المتوسط، نصفهم من النساء. وقد أعلنت إثيوبيا حالة طوارئ على المستوى الوطني فيما يتعلق بأزمة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

62- ويبلغ حاليا عدد سكان أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا، 3.2 مليون نسمة. وتمثل الأسر التي ترأسها امرأة 32 في المائة؛ وتعمل النساء اللائي يرأسن الأسر في أعمال غير مضمونة ومتدنية الأجر. ويصل معدل البطالة إلى 47 في المائة من القوى العاملة، 58 في المائة بين النساء. ونسبة المعولين إلى العائلين مرتفعة: حيث تعتمد نسبة 69 في المائة من السكان على الـ 31 في المائة المتبقية.

63- وتوجد علاقة قوية بين الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر، وبين الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتؤثر الإصابة بالفيروس بصورة لا تناسبية على الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي. وقد خلصت دراسة أنجزت مؤخرا لسبل العيش في المناطق الحضرية (WFP/CARE 2002) وإلى حالة توفر الأغذية في أديس أبابا ثابتة تقريبا طوال السنة. بيد أنه نتيجة لتباين دخل الأسر ونفقاتها، فإن إمكانية حصول الفقراء على الأغذية ليست مكفولة في جميع الأوقات. وتعاني الأسر انعدام الأمن الغذائي بصفة خاصة أثناء الموسم المطير. فخلال هذه الفترة تشح فرص الحصول على دخل بالنسبة للفقراء (الذين يقومون بأعمال يومية في مواقع البناء)، وترتفع أسعار الأغذية، ويلزم سداد رسوم المدارس. والأسر التي ترأسها امرأة هي من أفقر الأسر، وتكون ضعيفة بصفة خاصة في ذلك الوقت. وكثيرا ما يمنع أطفال هذه الأسر، الذين لا يمكن إطعامهم بصورة كافية، من الذهاب إلى المدرسة لتشغيلهم، ويلجأ بعضهم إلى التسول. ويعاني 50 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من وقف النمو في الأسر التي تتعرض لأشد حالات انعدام الأمن الغذائي في أديس أبابا. وقد تلجأ الأمهات إلى البغاء للبقاء على قيد الحياة، ويرتفع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الحوامل (18 في المائة).

64- والأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والتي ترأسها امرأة، ذات الدخل الضئيل أو التي لا تحصل على أي دخل، وبها عدد كبير من المعالين، تقضي معظم وقتها في إيجاد الغذاء وتتجاهل فيما يتعلق بفرص التنمية لأنها تفتقر إلى التدريب أو المهارات في مجالات التنمية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

65- تتمثل الغاية من هذا النشاط في الأجل الطويل في تحسين الوضع التغذوي للأسر المقيمة في الحضر التي ترأسها امرأة والتي تعاني انعدام الأمن الغذائي والمصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررة منه.

66- وهناك ثلاث نتائج متوخاة:

- تحسين تلبية الاحتياجات الصحية الخاصة، التغذوية والمتصلة بالتغذية، للأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات؛
- دعم الرعاية بالمنازل للأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررة منه؛
- تعزيز قدرات الجماعات المجتمعية على التخطيط والعمل بصورة تشاركية على الصعيد المحلي من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

67- ستؤدي المعونة الغذائية، بالاقتران بأنشطة توفير الرعاية في المنازل، دور حاسما في تخفيض درجة سوء التغذية وعكس اتجاه آثار الجوع العابر بين الأمهات والأطفال.

68- وستقدم إلى الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات حصة غذائية شهرية تتألف من 18 كيلوغراما من الأغذية المخلوطة و 1.8 كيلوغرام من الزيت؛ وحدد حجم الحصة الغذائية على أساس أنها سيتم تقاسمها في البيت. وسيقوم متطوعو تقديم الرعاية بالمنازل بإحالة الحالات الحرجة إلى مراكز رعاية الأم والطفل لرصد وضعها التغذوي. كما ستحصل الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والمصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررة منه على حصة غذائية شهرية تتألف من 105 كيلوغرامات من الحبوب الغذائية و5.25 كيلوغرام من الزيت للأسرة أثناء الموسم المطير. وستكون هذه مساهمة قيمة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسر، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين نوعية حياتها. كما ستقدم كحافز إلى كل متطوع من متطوعي تقديم الرعاية بالمنازل، وعددهم 150 شخصا، حصة شهرية من الحبوب الغذائية قدرها 150 كيلوغراما.

69- ستوفر أمانة المجلس الوطني المعني بالإيدز التنسيق العام للمشروع. وعلى الصعيد الإقليمي، ستقوم بتنسيق النشاط وتنفيذه أمانة المجلس الإقليمي المعني بالإيدز، التي يمتد نطاقها إلى مستويي المقاطعة والحي. وستعمل منظمات غير حكومية مختارة مع لجان المقاطعات والأحياء المعنية بالإيدز، في تخطيط الأنشطة والتنفيذ وبناء القدرات. وستقدم تقارير مرحلية بصفة منتظمة. وسيقوم المجلس المعني بالفيروس/الإيدز على مستوى المقاطعة بالتنسيق بين الأحياء الخاضعة لولايته. وستقوم اللجان المعنية بالفيروس/الإيدز على مستوى الحي، والتي تتألف من مسؤولي الحي، وأعضاء المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، بإعداد خطط الأنشطة، وفرز متطوعي تقديم الرعاية بالمنازل، والإشراف على تحديد المستفيدين، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة. ويتوقع أن يتنامى باطراد الدور الذي تضطلع به هذه اللجان كلما زادت مهاراتها وخبراتها.

70- وسيقوم مهنيون متمرسون في مجال التخطيط التشاركي على الصعيد المحلي بتوجيه/تيسير عملية صقل التخطيط على الصعيد المحلي وتوفير التدريب ذي الصلة على صعيد المجتمع المحلي. ونظرا لأن الفئة المستهدفة هي الأسر التي ترأسها امرأة، سيتمركز هؤلاء المهنيون في الخطوط الأمامية لحشد مشاركة المجتمع المحلي، وتحديد الأسر، وضمان فهم الغايات من الأنشطة ومتابعتها بصورة كاملة.

71- وسيشكل توفير الرعاية بالمنازل للمستفيدين المستهدفين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عنصرا أساسيا في استراتيجية تنفيذ النشاط. وستشجع لجان الأحياء توفير الرعاية بالمنازل، وفرز مقدمي الطلبات، ومتابعة ما يحرزونه من تقدم. وستستخدم مجموعة التدريب الموحدة التي أعدتها وزارة الصحة.

72- وسيقدم المتطوعون المشورة التغذوية الأساسية إلى الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والأمهات المرضعات وسيقومون برصد حالاتهم. وسيتضمن ذلك تقديم المشورة بشأن الرضاعة الثديية إلى الأمهات المصابات أو المشتبه في إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية لتقليل احتمال انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وحسب الاقتضاء، سيعمل المتطوعون على تشجيع الأمهات على زيارة مراكز رعاية صحة الأم والطفل. وستقوم بالإشراف على المتطوعين اللجان المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى الحي والمنظمات غير الحكومية المنفذة.

73- يقدر عدد المستفيدين من أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحضر بنحو 57 000 نسمة. وستقدم مساعدة إلى هؤلاء الأشخاص بثلاثة أنواع مختلفة من التدخلات.

74- من المتوقع أن تستفيد 5 964 أسرة معيشية تعاني افتقاراً مزمناً إلى الأمن الغذائي من الحصص الغذائية المنزلية الموسمية. وحيث إن متوسط عدد أفراد الأسرة هو 6 أشخاص، يقدر أن نحو 35 800 نسمة من الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي سيستفيدون سنوياً من هذا البرنامج. وبناءً على افتراض أن عدد المستفيدين سيزيد بواقع 2 000 نسمة في السنة، يقدر عدد المستفيدين خلال فترة السنوات الأربع بنحو 43 800 نسمة.

75- سوف يساعد برنامج الحصص الغذائية المنزلية الموسمية الأسر المحتاجة خلال الأشهر الحرجة التي ينقص فيها الغذاء. ومن شأن هذا الدعم أيضاً أن يقلل الحاجة إلى استراتيجيات تصدٍّ قصيرة الأجل في الفترات الحرجة.

76- بالإضافة إلى ذلك، سوف يتلقى 2 982 من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وجبات من الأغذية المخلوطة المقواة والزيت يأخذونها إلى منازلهم. وتكفي كل وجبة لثلاثة أشخاص. وعلى افتراض أن عدد المستفيدين سيزداد بواقع 500 شخص كل سنة يقدر عدد المستفيدين خلال فترة السنوات الأربع بنحو 11 000 نسمة. وسوف تساعد هذه المعونة على تلبية الاحتياجات التغذوية المتزايدة للحوامل والمرضعات وتسهم في تحسن الصحة ونماء الأطفال. وستكون الأمهات والأطفال اقل تعرضاً للعدوى والإصابة العارضة بالأمراض.

77- وسوف يتلقى المتطوعون المدربون على تقديم العناية في المنزل، والبالغ عددهم 150 متطوعاً، حوافز غذائية تمكنهم من تقديم خدمات تدعم العناية في المنزل في المجتمعات المحلية. وحيث أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو 6 أشخاص، سوف يستفيد 900 نسمة سنوياً من الحوافز الغذائية. وبناءً على افتراض أن عدد المستفيدين سيزداد بواقع 250 شخصاً كل سنة، يقدر عدد المستفيدين في فترة السنوات الأربع بنحو 1 900 نسمة. وسوف يقدم **البرنامج** مبادئ ودروساً ووثائق من خبرة برنامج MERET التابع **للبرنامج**، في التخطيط القائم على المشاركة على الصعيد المحلي الريفي لزيادة دعم التنمية وتهذيب أساليب التخطيط بالمشاركة على صعيد الحي في المناطق الحضرية.

78- يوجد التزام متزايد من جانب الحكومة والجهات المانحة بدعم البرامج التي تتناول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الأساسي، لتحقيق أثر مستديم، أن يكون هناك تعاون منظم بعناية وشراكات ذات معنى. وعلى صعيد

المجتمع المحلي ستقترن المعونة الغذائية بتدخلات أخرى، من بينها تقديم الخدمات الاستشارية، وزيادة الوعي، والائتمان، والتدريب.

79- ستقوم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي بتنفيذ مختلف عناصر هذا النشاط. وستوضع احتياجات التنفيذ بكل تفاصيلها في **مذكرة تفاهم**. وسوف تعقد اجتماعات دورية للتنسيق وتبادل المعلومات.

80- البنك الدولي من كبار داعمي مشروع إثيوبيا المتعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يشمل عدداً من المقاطعات الحضرية, وهذا البرنامج آلية مفيدة لتنسيق التدخلات، بما في ذلك المساعدة الغذائية. وفي منظومة الأمم المتحدة نجد المجموعة المعنية بموضوع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز نشطة في التنسيق والتعاون. وقد تم دمج جميع أهداف نشاط برنامج الأغذية العالمي ومجموعات أهدافه وشكلياتها دمجاً تاماً في عمل البرنامج. وستُبذَلُ جهود لدمج أنشطة الوكالات الأخرى، لا سيما في مجالات الوعي والتدريب وبناء القدرات على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسوف يشارك برنامج الأغذية العالمي مشاركة نشطة في المحافل التي تشترك فيها الحكومات لمناقشة موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتُعتمد فيها استراتيجيات لتلبية الاحتياجات الناشئة.

81- سيتم تهذيب المؤشرات أثناء التقييم المبدئي للأنشطة، وستكون متسقة مع الاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتم جمع بيانات خط الأساس، وإجراء استعراضات دورية لأثر النشاط، وإجراء تعديلات للتدخلات، واتخاذ نهج المشاركة، حسب الاقتضاء. وسوف تُنشأ قاعدة بيانات للرصد بالتعاون مع النظراء. وسيتم تقييم هذا النشاط في مرحلتين، إحداهما في منتصف المدة والأخرى في نهايتها.

82- بالنظر إلى اتّساع نطاق تفشّي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المدن، وعدم كفاية قدرة المجتمعات المحلية على العناية بالمصابين من أبنائها، ليس من الممكن عملياً **للبرنامج** أن يضع استراتيجية للانسحاب وفي الوقت الحاضر سيتم وضع استراتيجيات لإنهاء مساعدة أسر معيشية وأحياء معينة بالتدريج.

83- يتطلب هذا النشاط الأساسي 3 477 طناً من المواد الغذائية في السنة، يبلغ مجموع تكاليفها 5,4 مليون دولار أمريكي لفترة البرنامج القطري كاملة. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بمبلغ 0,8 مليون دولار أمريكي.

الترابُط مع برامج التنمية

84- يوجد معيار رئيسي لاختيار مجتمعات محلية جديدة لتنفيذ أنشطة برنامج MERET، ومواقع المدارس الجديدة، وذلك هو تكامل الأنشطة. وسيتم توسيع أوجه الترابط بين أنشطة التغذية المدرسية وأنشطة برنامج MERET، وزيادة تقارب مجالات التشغيل.

85- في المجتمعات المحلية التي يوجد فيها أنشطة تغذية مدرسية وإدارة تمكينية للموارد البيئية، يوصل بين هذه الأنشطة بواسطة نهج التخطيط المشترك المستند إلى المجتمع المحلي. وقد أثبت برنامج MERET، أن في استطاعة التخطيط المجتمعي المحلي أن يستجيب استجابة فعالة لدواعي القلق على سبل كسب العيش المحلية. وسيتم توسيع نطاق هذا النهج نفسه ليشمل أنشطة **البرنامج** في المدارس الريفية والمجتمعات المحلية الحضرية. وسوف يتم تعديل نهج التخطيط بمشاركة المجتمع المحلي وتكييفه على النحو المناسب.

86- وسوف تتمكن المدارسُ المشاركةُ في عملية التخطيط على الصعيد المحلي من أن تطلب من برنامج MERET: مرشدين، ومعلومات، ومساعدة في إدخال أنشطة لتحسين المدرسة أو صيانتها. ومن بين الأنشطة التي يمكن دعمها توسيع المدارس، وإنشاء مرافق مناسبة للبنات كإنشاء مراحيض منفصلة لهن، وتحسين الحدائق المحيطة بالمدارس، وإنشاء أو إصلاح برك المدارس. وثمة مجال آخر يمكن الربط به، وهو شراء الأغذية الفائضة لاستخدامها في التغذية المدرسية.

عمليات الطوارئ، وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، وعمليات اللاجئين، التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي

87- يعمل البرنامج القطري في مجتمعات محلية مختارة في نفس المناطق الإثيوبية المفتقرة إلى الأمن الغذائي التي كانت تحتاج إلى عمليات إغاثة كبيرة متكررة في حالات الطوارئ كل عشر سنوات تقريباً منذ السبعينات. ويتبين من إحصاءات الإغاثة في الفترة 1994-2002 أن ثمة علاقة ترابُط بين المعونة الغذائية لأنشطة التنمية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وانخفاض الطلب على الإغاثة في حالات الطوارئ، مقيساً بالأطنان المترية، وعدد المستفيدين، والنسبة المئوية للسكان المحتاجين. وأكد التقييم المبدئي لتأثير الأنشطة في عام 2002 كذلك أن المعونة الغذائية للتنمية تقلل حالات نقص

الأغذية السنوية لدى الأسر المشمولة ببرنامج MERET، بنسبة 40 في المائة في المتوسط. وستقلل زيادة المساعدة الإنمائية الحاجة إلى التدخلات الكبيرة التي تكون على شكل إغاثة.

88- وتوجد فرصٌ لزيادة الدروس المستفادة في مجال التنمية لتحسين الأثر طويل الأجل لموارد الإغاثة باستخدام أدوات وأنشطة تنفيذ التنمية لإنقاذ سبل كسب العيش، وتعزيز القدرة المحلية وتقليل تعرُّض الناس للصدمات. وقد أدت المعونة الغذائية، حين وُجِّهَت عن طريق مشاريع توليد فرص العمل القائمة على أساس الإغاثة، في بعض الحالات إلى الاستثمار بنجاح في حفظ التربة والمياه، وتصليح الطرق الريفية، وغيرها من أصول المجتمعات المحلية. وثمة مجال واسع لتحسين مشاريع توليد فرص عمل قائمة على أساس الإغاثة، باستخدام أدوات تنفيذ برنامج MERET، مثل التخطيط على الصعيد المحلي، وتصميم التدخلات التكنولوجية الملائمة، واستخدام أنشطة التغذية المدرسية في المناطق التي تتلقى إغاثة.

89- ويستخدم برنامج الأغذية العالمي برنامج MERET، ومنهجيات تنفيذ التغذية المدرسية في تدخلاته لإنعاش حالة اللاجئين. والقصد من ذلك هو تحويل العمليات في مناطق اللاجئين بصورة متزايدة إلى عمليات تنمية.

أنشطة الدعم

90- أنشطة الدعم المخطط لها في فترة البرنامج القطري هي:

- مساعدة تقنية لتحويل نهج التخطيط على الصعيد المحلي إلى أداةٍ يمكن تكييفها لسياقات متنوعة كسياق المجتمعات الحضرية؛
- تدريب النظراء الحكوميين، والشركاء المنفذين، والموظفين على كيفية تسهيل التخطيط على الصعيد المحلي ونُهُج وضع مخططات تقييم الأداء؛
- تعزيز آليات إدماج عمليات التعريف بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعدل في معاملة الجنسين في صميم كل أنشطة **البرنامج**؛
- تطوير نُظُم رصد وتقييم لتحسين النتائج وتقديم معلومات عن تأثير الأنشطة لدعم الإدارة في عملية اتخاذ القرارات؛
- القيام بحملات دعوة لصالح الفقراء فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي واستراتيجية الحكومة لتخفيف حدة الفقر؛
- إجراء استعراضات دورية لهشاشة الوضع وتحديد الأهداف.

القضايا الرئيسية والافتراضات والمخاطر

91- الافتراضات الهامة هي:

- من شأن التدخلات الإنمائية الأخرى، مثل برنامج البنك الدولي للأمن الغذائي، أن تعزز بنجاح نشاط برنامج MERET. ومن شأن زيادة الإنتاج الزراعي وأنشطة إدرار الدخل ذات الصلة أن تحسِّن الأمن الغذائي، ولكنها لن تكون كافية في حد ذاتها لانتشال الأسر الريفية من انعدام الأمن الغذائي.
- ستدعم عملية التنظيم الإقليمي الجارية الآن (تفويض السلطات الحكومية إلى المناطق الإقليمية والمقاطعات) أنشطة تخفيف حدة الفقر وبناء التعاون بين مختلف الجهات الحكومية الفاعلة على صعيدَي المنطقة الإقليمية والإقليم الإداري.
- سيتمكن برنامج الأغذية العالمي من المحافظة على مستويات التوظيف الحالية في المكاتب الفرعية، لدعم تنفيذ أنشطة البرنامج القطري اللامركزية على صعيدَي المنطقة الإقليمية والإقليم الإداري.
- توجد سياسات داعمة في مجالات الزراعة، والأمن الغذائي، والتعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ستدار مخاطر الجفاف الكبيرة على نحو يمكِّن من المحافظة على عمليات التنمية والمكاسب ذات الصلة التي تحققت في الأقاليم الإدارية المفتقرة إلى الأمن الغذائي.
- تُوجَّهُ المعونة الغذائية الإنمائية إلى المقاطعات التي تواجه أكبر عجزٍ في الأغذية، ولا تلبي سوى جزءٍ من الفجوة الغذائية الراهنة في المجتمعات المحلية. وتشكل المعونة الغذائية الإنمائية مجرد 0,8 في المائة من استهلاك إثيوبيا السنوي من الحبوب و15 في المائة من واردات المعونة الغذائية. ولذلك، فإن خطورة أخذ المعونة الغذائية الإنمائية مكان السوق وتحويلها إلى سوق تابعة لا تكاد تُذكر.

عملية إدارة البرامج

التقييم المبدئي

92- سيتم إجراء تقييم لكل نشاط، مع التركيز بوجهٍ خاصٍّ على إدراج أنشطة إدرار الدخل في برنامج MERET، وإدخال عملية تخطيط للتغذية المدرسية على صعيد المجتمع المحلي. وفيما يتعلق برنامج MERET، ستنظر عمليات التقييم في تصميم الأنشطة المدرَّة للدخل. وفي التغذية المدرسية سوف تستعرض عمليات التقييم تطور عمليات التخطيط على صعيد المجتمع المحلي. وفي البرنامج الحضري ستُدرَسُ عملية تحديد الأهداف والإمكانيات العملية لتأثير التنمية المستديم. وفي كل الأنشطة، تحتاج قضايا الترابط والشراكة والدعوة إلى مزيد من التدقيق. وأخيراً سيتم استعراض مؤشرات البرنامج القطري وتهذيبها.

93- سيأتي أعضاء فرق التقييم المبدئي من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والنظراء الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. وسوف تجتمع بعثات التقييم في الربع الأخير من عام 2002. وستشكل استنتاجات البعثات اتفاقات الأنشطة الجديدة التي ستوقَّع مع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية.

تنفيذ البرنامج

94- سيحافظ برنامج الأغذية العالمي على وجود ميداني قوي من خلال هيكل مكاتبه الفرعية. وسيكون موظفو المكاتب الفرعية مسؤولين عن رصد أنشطة **البرنامج**. ويجب أن يواكب دورُ المكاتب الفرعية زيادة تطبيق اللامركزية، أي تفويض الحكومة للسلطةِ والموارد إلى المناطق الإقليمية والأقاليم الإدارية.

95- ستقوم لجنة تنسيق البرنامج القطري بتنسيق البرنامج القطري الإجمالي. وستشمل مسؤوليات اللجنة حشد الموارد، وتنسيق الشراكات، وتوزيع الموارد بين الأنشطة والمناطق الإقليمية، ومراجعة أداء البرنامج، بما في ذلك تحديد الأهداف والنتائج على أساس مؤشرات متفق عليها. وستنعقد لجنة تنسيق البرنامج القطري على الصعيد الفيدرالي وعلى صعيد المناطق الإقليمية وتشترك في رئاستها كل من وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ومكتب المالية والتنمية الاقتصادية مع برنامج الأغذية العالمي. وستعقد اجتماعات اللجنة مرتين في السنة. الاجتماع الذي يعقد في بداية السنة تراجع فيه اللجنة أداء السنة المنصرمة وخطط عمل السنة التالية ومخصصات الموارد المتصلة بها وتقرُّهما. وفي الاجتماع الذي يعقد في منتصف السنة، تراجع اللجنة الأداء من حيث الصلات والشراكات والدعوة وحشد الموارد وتقرُّ التصحيحات التي تُدخَل في منتصف السنة.

96- سيشتري برنامج الأغذية العالمي ما يصل إلى 50 في المائة من المواد الغذائية للبرنامج القطري من السوق المحلية، شريطة توفُّر الأغذية بكميات كافية ونوعية جيدة. وفي السنوات التي تكون فيها غلة المحاصيل جيدة، وتكون أسعار السوق رخيصة، سيشترى **البرنامج** أكثر مما يشتريه في السنوات العِجاف. وسيتحرّى البرنامج قدر الإمكان، مع مراعاة توقيت دفع التبرعات والأحوال ذات الصلة، التقلبات في الأسواق والأسعار، ويركز أكثر على المشتريات المحلية في أوقات من السنة يكون فيها الطلب على السلع في الأسواق قليلاً.

97- سيتم الشراء محلياً من خلال ثلاث آليات على النحو التالي:

- **عطاءات وطنية لشراء السلع على أساس تنافسي**: في عام 2000 باع المورِّدون المحليون ما يقرب من 41 000 طن من المواد الغذائية إلى برنامج الأغذية العالمي (لبرامج الطوارئ، واللاجئين والتنمية)؛ وازداد هذا الرقم إلى 73 540 طناً في عام 2001. وهذه أفضل آليات الشراء المحلي تطوُّراً وسيتم تدبير الجزء الأكبر من المشتريات بهذه الطريقة.

- **عطاءات إقليمية موجهة إلى التعاونيات الإنتاجية وجمعيات المزارعين**: سيتم اتِّباع هذه الطريقة قدر الإمكان، مع إدراك أن إمكانياتها محدودة من حيث الحجم ولكنها هامة من حيث زيادة المردود إلى المنتجين إلى الحد الأقصى. وسوف تساعد آليات الشراء هذه على تطوير مشاركين إضافيين في السوق وستحتاج إلى موظفين محددين لهذه الغاية وإلى دعم مالي.

- **مشاريع تجريبية لشراء الأغذية المنتَجة محلياً تربط بين أنشطة التغذية المدرسية والمجتمعات المحلية المشمولة ببرنامج MERET، التي تنتج فائضاً زراعياً:** هذا النشاط يُتوقَّع أن يكون قليلاً من حيث الحجم ولكن فيه إمكانية كبيرة للربط بين المدارس وإنتاج الغذاء. وتحتاج آلية الشراء هذه إلى موظفين إضافيين ودعم مالي للبحوث والتصميم والتنفيذ.

98- طورت الوكالات المنفذة قدرات على إدارة السلع. وسوف تُسلَّم الأغذية المستوردة والمشتراة محلياً في مواقع متفق عليها. وسيواصل برنامج الأغذية العالمي المساعدة بإسداء المشورة وتقديم الدعم في موضوع السَّوْقِيّات وإدارة تخزين الأغذية. وستتلقى إثيوبيا إعانة للمساعدة في تغطية تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة بواقع 50 في المائة لبرنامج MERET، والتغذية المدرسية، و75 في المائة للنشاط الحضري. وستظل ترتيبات تقاسُم التكاليف هذه قائمة طيلة فترة البرنامج القطري.

استراتيجية الخروج والاستدامة

99- يركز البرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي على أفقر فئات السكان في إثيوبيا وأكثرها هشاشةً وافتقاراً إلى الأمن الغذائي. وتدعو الحاجة إلى تحقيق مكاسب كبيرة في التنمية لكي تخرج هذه الفئة السكانية من دورة العيش الكفاف، والهشاشة البالغة والأزمات المتكررة. ومن شأن استخدام الغذاء للاستثمار في الأصول الإنتاجية والبشرية في المجتمع المحلي أن يعزز أهلية المجتمع المحلي لتلقي مستويات متعاقبة من الدعم الإنمائي.

100- ويعمل برنامج MERET، في مجتمع محلي معين لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات ثم ينتقل إلى مجتمعات محلية أخرى. وأثبت التقييم المبدئي لأثر إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش في عام 2002 أن زيادة الإنتاج الزراعي ضيَّقت الفجوة الغذائية المحلية بواقع شهرين، كما أن تحسين المراعي حسَّن إنتاج الماشية لـ 47 في المائة من أفراد المجتمع المحلي، كما أن زيادة عدد الطرق الفرعية حسَّنت إمكانيات الوصول إلى الأسواق والخدمات لنحو 60 في المائة من أفراد المجتمع المحلي. وحققت النساء مكاسب كبيرة أيضاً. وأفادت النساء اللائي رددن على الاستجواب أن الفجوة الغذائية بالنسبة إليهن قد انخفضت بواقع 2,3 شهر، كما انخفض الوقت الذي يقضينه في جلب الماء بما يتراوح بين ساعة واحدة وخمس ساعات، والوقت الذي يقضينه في جمع الحطب بما يتراوح بين ساعة واحدة وست ساعات.

101- شرعت الحكومة مؤخراً في تطبيق سياسة اللامركزية بتفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى المسؤولين على مستوى الأقاليم الإدارية وإعطاء المقاطعات منحة مقطوعة من الموارد؛ ومن شأن هذا أن يزيد تسهيل تعزيز الاستدامة وخروج برنامج الأغذية العالمي من مجتمعات محلية معينة. وسيكون لدى الحكومات المحلية سلطات أوسع لتقرير الأولويات ومزيد من الموارد وسلطة الاستجابة للاحتياجات المحلية بحسب تقديرها هي. وسيعود الاستثمار الكبير لبرنامج MERET في التخطيط والأصول الإنتاجية على صعيد المجتمع المحلي بفوائد كبيرة على هذه المجتمعات لأنه سيخرِّجُها إلى برامج التنمية العامة وتدفق الموارد غير الغذائية عليها. وتخطط وكالات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف لزيادة المخصصات النقدية الممنوحة للأقاليم الإدارية.

102- وكذلك سوف يستفيد نشاط التغذية المدرسية من استراتيجية البرنامج القطري والتطورات السياسية الإثيوبية. وعندما تتحسن سبل كسب عيش الأسرة سيقل دور الأطفال في الأسرة وفي المهام الإنتاجية، وتنخفض قيمة الفرص البديلة لالتحاق الأطفال بالمدرسة. وبذلك تقل الحاجة إلى التغذية المدرسية كحافز للالتحاق بالمدرسة.

103- يعترف البرنامج القطري بأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قضية هامة، لا سيما في السياق الحضري. وسيلزم قدر كبير من العمل والتقدُّم على الصعيد الوطني، وبدأ الآن في الظهور قدر من التخطيط الحكومي في هذا الصدد، وبناء المؤسسات، وآليات الدعم الخارجي. وسوف يواصل برنامج الأغذية العالمي مراجعة مساعدته في السياق الحضري للتأكُّد من مسايرتها للأوضاع.

رصد البرنامج ومراجعة الحسابات

104- سيدار البرنامج القطري بنهج يستند إلى النتائج. وستقوم لجنة تنسيق البرنامج القطري، على الصعيدين الوطني والإقليمي، باستعراض خطط العمل والمنجزات على أساس مؤشرات النشاط التي تم تعيينها، بما في ذلك علامات القياس المحددة في برنامج إثيوبيا للتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية. وسيشمل استعراض لجنة تنسيق البرنامج القطري أيضاً تقييم أداء الشركاء المنفذين، والمنجزات في حشد الموارد، والصلات بين الأنشطة، والشراكات، والدعوة. وأخيراً، ستستعرض لجنة تنسيق البرنامج القطري على الصعيد الوطني أداء المناطق الإقليمية.

105- سيقدم كل نشاط تقريراً سنوياً شاملاً. وستشمل هذه التقاريرُ الشاملةُ التقاريرَ المالية المراجعة، وتقارير تحركات السلع والانتفاع بها، وتقارير إنجاز تستند إلى النتائج على أساس خطط العمل السنوية والمؤشرات ذات الصلة. وسوف تستعرض لجنة تنسيق كلَّ نشاطٍ تقاريرَ النشاط المذكور وتقدمها إلى لجنة تنسيق البرنامج القطري.

التقييم

106- سيكون لكل نشاط قاعدة بيانات على مستوى خط الأساس لتسهيل التقييم وتقدير تأثير النشاط. وسيجرى تقييم في منتصف المدة بمشاركة نشطة من الأعضاء التنفيذيين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيقدر التقييم منجزات البرنامج القطري ويقيِّم افتراضات التخطيط ذات الصلة. وسيدرس التقييم على وجه الخصوص تحديد الأهداف والتقدم المحرز في الأمن الغذائي وأمن سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية، ودور المعونة الغذائية. وسينظر التقييم في فعالية الاستراتيجيات المركزية للبرنامج القطري: مشاركة المجتمع المحلي، وإنشاء الأصول الإنتاجية، وإدرار الدخل ، والصلات بين البرامج، والشراكات، والدعوة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدماج المنظور الجنساني في صميم البرامج، وعلى وجه الخصوص – الوفاء بالتزامات برنامج الأغذية العالمي تجاه النساء، والتنسيق مع الحكومة والجهات المانحة والوكالات الأخرى. وسوف يستعرض التقييم أيضاً مساهمة البرنامج القطري في البرنامج الإثيوبي للتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يجرى لكل نشاطٍ تقييمٌ نهائي أيضاً لدى انتهاء البرنامج القطري.

توصية

107- للبرنامج القطري المقترح لإثيوبيا الذي يغطي الفترة 2003-2006، يطلب المدير التنفيذي موافقة المجلس التنفيذي على مبلغ مقداره 56,1 مليون دولار أمريكي، رهناً بتوفُّر الموارد. ويمثل هذا المبلغ جميع تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

الملحق الأول

الموجز التنفيذي لمخطط الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (WFP/EB.2/2002/4/3)

إثيوبيا بلد من أقل البلدان نمواً، المنخفضة الدخل التي تعاني عجزاً غذائياً في العالم. وقد انخفض متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد من 154 دولاراً أمريكياً في عام 1983 إلى 98 دولاراً في عام 2000. وتحتل إثيوبيا حالياً المركز الثامن والخمسين بعد المائة من بين 162 بلداً على دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الحادي والأربعين بعد المائة من بين 143 بلداً على دليل التنمية الجنسانية.

يعتمد اقتصاد البلد، إلى حد بعيد، على الزراعة التي تنتج 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويعيش 83 في المائة من السكان في المناطق الريفية، إذ هم مزارعون يعملون في الزراعة الكفافية. ويتجاوز نمو السكان النمو الزراعي، الذي تعوقه آثار الكوارث الطبيعية المتكررة على قاعدة الموارد الطبيعية المتدهورة. والبدائل المتاحة لإدرار الدخل محدودة. ونتيجةً لذلك يفتقر 49 في المائة من السكان إلى الأمن الغذائي افتقاراً مزمناً، ويعانون من سوء التغذية نتيجةً لعدم كفاية الإنتاج وعدم القدرة على شراء الحد الأدنى من الاحتياجات. وفي الفترة من عام 1990 حتى عام 2001، تلقى 5,6 مليون نسمة، في المتوسط، مساعدة غذائية غوثية من الحكومة، والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية لتخفيف حدة النقص في الأغذية الناتج عن كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان.

ومما يزيد مشكلة انعدام الأمن الغذائي تعقيداً أنه يوجد في إثيوبيا ثلاثة ملايين شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهذا ثالث أعلى رقم موجود في بلدان إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وتبلغ نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في المتوسط، 15 في المائة من سكان المناطق الحضرية. ومما يزيد إعاقة قدرة الناس على التصدي لانعدام الأمن الغذائي انخفاض عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، إذ تبلغ نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية 57 في المائة، وتنخفض النسبة بين البنات إلى 47 في المائة.

وتقوم استراتيجية البرنامج القطري الراهن الذي ينظمه برنامج الأغذية العالمي على دعم استراتيجيات الحكومة لتخفيف حدة الفقر، وتوجيه المعونة إلى أكثر فئات الشعب تعرُّضاً لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما النساء والأطفال. ومن شأن المساعدة الغذائية، تعززها جهود الإغاثة حيثما دعت الحاجة الطارئة، أن تعزز المبادرات التي تقوم بها المجتمعات المحلية لتخفيف آثار الكوارث، وإنشاء أصولٍ إنتاجية، وبناء قدرة الناس على تدبير سبل مستدامة لكسب العيش.

ومن المتوقع تهذيب البرنامج في ثلاثة مجالات:

- ستُطبَّقُ خبرة برنامج الأغذية العالمي التي اكتسبها طيلة عشرين سنة في حفظ البيئة في إثيوبيا لإنشاء أصولٍ إنتاجية على صعيد المجتمع المحلي وعلى صعيد الأسرة، لتمكين الناس من التحوُّل إلى سبل مستدامة لكسب العيش.
- ستبذل جهود لإقامة صلات برنامجية بين التغذية المدرسية وجهود حفظ البيئة الموجهة نحو الإنتاج، التي تستخدم نهجاً تخطيطياً بمشاركة المجتمع المحلي. وسيكون هناك تقارب تدريجيٌّ في مجالات التشغيل.
- سيركز برنامج الأغذية العالمي جهوده الحضرية على النساء والأطفال والفئات الأخرى التي هي عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وستشمل هذه الجهود الممرات المجاورة للمدن.

بناءً على قرار المجلس التنفيذي 1999/EB.A/2، يركز برنامج الأغذية العالمي في أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف، منها أربعة سيشملها مخطط الاستراتيجية القطرية هذا:

- تمكين الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة وتلبية احتياجاتهم الصحية المتصلة بالتغذية.
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول والمحافظة عليها.
- تمكين الأسر التي تعتمد على موارد طبيعية متدهورة لتحقيق الأمن الغذائي من التحول إلى سبل معيشة أكثر استدامة لكسب العيش.

سيوفِّر مخطط الاستراتيجية القطرية هذا أساساً لإعداد برنامج قطري مدته أربع سنوات، 2003-2006، للتواؤم مع دورات البرمجة التي تأخذ بها المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في إثيوبيا. وقد وُضِعَ هذا المخطط بالتشاور مع المؤسسات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. ويوجد مجال واسع لإقامة شراكات محسنة وأنشطة برنامجية مشتركة.

أبرز نقاط المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (WFP/EB.2/2002/SUMMARY)

أعرب عدة أعضاء عن ارتياحهم لمحور تركيز مخطط الاستراتيجية القطرية، لا سيما تركيزه على التغذية المدرسية، وأنشطة تخفيف حدة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجنسانية.

استفسر عدد من المندوبين عن الميزة المقارنة لبرنامج الأغذية العالمي في إثيوبيا، بعد أن مضى على وجود البرنامج في إثيوبيا فترة طويلة. وردت الأمانة قائلة إن النتائج الأولية للتقدير المبدئي للأثر تشير إلى أن هذه الميزة المقارنة تشمل توجُّهاً ميدانياً قوياً، ومعرفة بالسكان المستهدفين، ومرونة في تكييف التدخلات لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، في الوقت الذي تساعدهم فيه على تنفيذ مبادرات تحسِّن دخولهم وتزيد إنتاجهم وتقلل احتياجاتهم الغذائية الغوثية.

وأشار أحد المندوبين إلى معايير هشاشة الوضع التي يستخدمها **البرنامج** في تحديد أهدافه واستراتيجية الشراكة التي يأخذ بها، وشكك في توافق هاتين المسألتين عندما يعمل الشركاء في مناطق غير المناطق الأكثر هشاشة بحسب معايير تحليل هشاشة الوضع ورسم خرائطها. وردت الأمانة قائلة إن الشراكات مهمة جداً **للبرنامج** وإن المناطق في إثيوبيا تُعطى الآن مسؤولية أكبر في إدارة مواردها. ومن ثَمَّ تزداد قدرة المناطق على العمل مع الشركاء وعلى المساهمة في عمل **البرنامج** من مواردها هي نفسها. ولاحظ المجلس أن ثمة حاجة إلى الحصول على موارد غير غذائية كافية لتحقيق نتائج إنمائية، مثل زيادة دخل الأسرة وأصولها، مما يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي.

وطلب عدة أعضاء مزيداً من المعلومات عن استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لمشتريات الأغذية المحلية، مشيرين إلى الآثار السلبية التي يمكن أن يتركها استيراد الأغذية. وردت الأمانة قائلة إن **البرنامج** يستخدم في إثيوبيا ثلاثة أنواع من خيارات المشتريات: الشراء للاستخدام الدولي (معظم المشتريات حبوب)، والشراء للاستخدام في إثيوبيا، والشراء لأغراض إنمائية في المناطق التي يشجع فيها **البرنامج** مشاريع الغذاء مقابل الأصول، ويدعم المزارعين المحليين. وأكدت أن **البرنامج** يشجع دعم المانحين لهذه الاستراتيجية وتقديم المساعدات النقدية حيثما أمكن تشجيعاً قوياً.

ورحب المجلس بالتقييم المبدئي الأخير لأثر النشاط وأبدى تطلعاً إلى تسلُّم التقرير الكامل عن النتائج. وأشير إلى أن نتائج هذا التقييم سوف تسهم في تطوير البرنامج القطري. ومن المتوقع أن يكون التقرير جاهزاً في شهر يونيو/حزيران، وتبين النتائج الأولية أن نتائج إيجابية تحققت من المساعدة الإنمائية، لا سيما تقليل الحاجة إلى المساعدة في حالات الطوارئ في المناطق التي تتلقى مساعدة إنمائية.

وأشار عدة مندوبين إلى أن أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إثيوبيا شديد في المناطق الريفية والحضرية على السواء: فيوجد في إثيوبيا ثالث أكبر عدد من المصابين بهذا الوباء في أي بلد، بما في ذلك مليون طفل يتيم مصابون بالإيدز. وأشير إلى أن البرنامج الحكومي الوطني للأيدز يسترشد بعمل برنامج الأغذية العالمي في هذا المجال، وأن المجلس الوطني للأيدز سيكون الشريكَ المنفِّذ لتدخل برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية. وأشار أحد الأعضاء إلى المشاكل التغذوية التي تواجهها النساء والأطفال وأوصى بأن يستطلع **البرنامج** طرقاً لمعالجة هذه المشاكل بنَهج أكثر تكامُلاً. وردت الأمانة قائلة إنه سيكون في إطار الاستراتيجية الوطنية للإيدز فرص أكبر للشراكات، بما في ذلك برنامج صحة الأم والطفل.

واستفسر عدد من الأعضاء عن دور برنامج الأغذية العالمي في عملية ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في إثيوبيا. وردت الأمانة قائلة إن **البرنامج** يشارك بنشاطٍ في عضوية لجان الأمن الغذائي، والبيئة، والجنسانية، وأن **البرنامج** يمثل الأمم المتحدة أيضاً في اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.

الملحق الثاني

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
الافتراضات والمخاطر	**مؤشرات الأداء***	**الهدف على الصعيد الوطني**
حدوث حالة طوارئ غير متوقعة على نطاق واسع، سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان، لتحويل الموارد عن وجهتها. أن تكون عملية تفويض السلطات إلى المناطق الإقليمية مساندة لأنشطة تخفيض حدة الفقر.	➢ انخفاض سوء التغذية لدى الأطفال الرضع، وسوء التغذية لدى الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، وسوء التغذية لدى الأمهات* ➢ زيادة العدد الإجمالي للأطفال الملتحقين بالمدارس، لا سيما البنات ➢ تقليل عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ➢ تقليل نسبة السكان الذين هم دون مستوى خط الفقر ➢ تحسين مركز البلد على دليل التنمية البشرية ➢ إطالة العمر المتوقع (بحسب الجنس) □ تقليل حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	المساهمة في تخفيض حدَّة الفقر المدقع (من خلال زيادة دخل الأسرة، والوصول إلى السلع الأساسية والخدمات، والمحافظة على بيئة سياسية مستقرة مع زيادة التمكين)

* ملاحظة: يتبع الهدف الوطني، وهدف البرنامج القطري، ومقصد كل نشاط من أنشطة البرنامج القطري، وترتيب المخرجات الرئيسية، الخط الإرشادي لبرنامج الأغذية العالمي

* تتفق مؤشرات الأداء مع مؤشرات "مشروع ورقة استراتيجية تخفيض حدة الفقر".

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – موجز الإطار المنطقي		
الافتراضات والمخاطر	**مؤشرات الأثر**	**هدف البرنامج القطري**
أن تظل سياسات الزراعة، والأمن الغذائي، والتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مؤيدة. ألا تتغير الأولويات بشأن تحويلات الموارد الغذائية تغيُّراً هائلاً. بقاء الإرادة السياسية والالتزام.	➢ تخفيض النسبة المنفقة على الغذاء من دخل الأسرة الريفية الفقيرة من 60,2% في الفترة 1995/ 1996** بنسبة 5% في الفترة 2006/2005 ➢ تخفيض الحاجة إلى المساعدة الغذائية الغوثية في المناطق التي توجد فيها برامج إنمائية نشطة. ➢ زيادة ما يأخذه أفراد الأسرة الريفية يومياً من الطاقة من 938 1 سعراً في الفترة 1995/ 1996 إلى 100 2 سعر في الفترة 2006/2005. ➢ زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في المناطق التي يساعدها برنامج الأغذية العالمي. □ تثبيت أو تقليل تكرُّر الإصابة بالأمراض وحدَّتها في أفراد الأسر المنكوبة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.	تعزيز قدرة الأسر المفتقرة إلى الأمن الغذائي، لا سيما الأسر التي ترأسها امرأة، والفئات المستضعفة الأخرى على التصدي للافتقار الموسمي إلى الأمن الغذائي وعلى زيادة أمنها الغذائي وأمن سبل كسب عيشها في المستقبل.
الافتراضات والمخاطر	**مؤشرات نتائج البرنامج القطري*** **	**مقصد البرنامج القطري**
استخدام الحكومة والشركاء قدرات المجتمع المحلي المعززة للشراكة اللاحقة مع المجتمع المحلي. تخصيص موارد كافية (غذائية وغير غذائية) وتوزيعها في حينها.	➢ نسبة الأسر التي تتحول إلى إنتاج سُبُلٍ أكثر استدامة لكسب العيش من خلال تكنولوجيات إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل مستدامة لكسب العيش في المناطق المشمولة بالإدارة التمكينية للموارد البيئية ➢ نسبة الأسر التي تتشئ/تحافظ على أصولها دون مساعدة غذائية من **البرنامج** ➢ زيادة الدخل □ تقديم معونة غذائية (أساسية) مقدارها 824 134 طناً متريا	1 تحسين الأمن الغذائي للأسر، لا سيما التي ترأسها امرأة، في المناطق المفتقرة إلى الأمن الغذائي.

** حكومة إثيوبيا، نظام رصد الرعاية الاجتماعية (1996/1995).
*** سيتم تعيينها في وقت تقييم النشاط وصياغة خطة العمليات.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
مواصلة الحكومة والمنظمات الأخرى ذات الصلة تحسين قدرة المدرسة ونوعية التعليم.	➢ ازدياد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس التي تتلقى مساعدة ➢ القضاء على الفروق بين الجنسين في المدارس التي تتلقى تغذية مدرسية بحلول عام 2005 ➢ ازدياد عدد أطفال الأسر الزراعية/الرعوية-الزراعية الملتحقين بالمدارس □ تقديم معونة غذائية (أساسية) مقدارها 792 14 طناً متريا	2 استثمار الأسر المقيمة في مناطق مفتقرة إلى الأمن الغذائي في تعليم أطفالها، لا سيما البنات، لتحسين رأس المال البشري.
توجد قدرة مناظرة، وهي (أو يمكن تعزيزها لتكون) فعالة على صعيد المجتمع المحلي.	➢ زيادة نفقات الأسرة على السلع غير الغذائية ➢ تقليل تكرر الإصابة العارضة بالأمراض ومدتها □ تقديم معونة غذائية (أساسية) مقدارها 908 13 أطنان متريةً.	3 تحسين الحالة التغذوية للأسر المفتقرة إلى الأمن الغذائي، المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي ترأسها امرأة، والقاطنة في مقاطعات تفتقر إلى الأمن الغذائي في أديس أبابا.
الافتراضات والمخاطر	**مؤشرات نتائج البرنامج القطري*** **	**مقصد البرنامج القطري**
البيئة مواتية لمشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع (اليد العاملة والوقت)..	➢ دعم الفئات المستفيدة وأداؤها مهامها بفعالية في كل واحدة من المناطق النموذجية الـ 61 (واحدة في كل مقاطعة) ➢ تنظيم مجموعة في كل موقع مشمول بإدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش ➢ وضع 25% من النساء الأعضاء في فرق التخطيط القائمة في المجتمعات المحلية في مراكز اتخاذ القرار بحلول عام 2006 ➢ عدد المجموعات (الرجال والنساء والأطفال) المنظمة لإدارة الأصول و/أو الأنشطة المدرة للدخل	1-1 إشراك الأسر والفئات والمؤسسات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعها المحلي.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
المحافظة على التزام الحكومة بإقامة/إدارة وحدات خدمة مشاريع وطنية/إقليمية.	➢ تحسين الأداء في المواقع بحسب التقييم الفني والمجتمعي ➢ زيادة نسبة المرتاحين من مساعدي التنمية المجتمعية والمحلية	2-1 زيادة قدرات المشاركين المجتمعيين والشركاء المنفذين الفنية والتنظيمية وقدراتهم على إدارة البرامج، على جميع المستويات.
استمرار التزام أصحاب المصالح. بقاء أنشطة المشاريع جزءاً لا يتجزأ من أولويات المجتمعات المحلية كون حيازة الأرض واستخدامها مقبولين ويساعدان على تعزيز الإدارة الصحيحة للموارد وإنشاء الأصول	➢ سيطرة النساء تدريجياً على نصف الأصول المنشأة **** ➢ تحسين التخطيط وزيادة الدخل لما لا يقل عن 50% من الأسر (بما فيها الأسر التي ترأسها امرأة والأسر المستضعفة أكثر من غيرها) ➢ تحسين التخطيط في 61 في المائة من المناطق النموذجية □ استخدام 10 تكنولوجيات أو ممارسات إضافية في كل واحدة من المناطق النموذجية الـ 61	3-1 تحسين إنتاجية الأرض وإصلاح الموارد الطبيعية بينما يتم إنشاء وإدارة أصول مجتمعية أو أسرية.

*** سيتم تعيينها في وقت تقييم النشاط وصياغة خطة العمليات.

**** يقتضي إدراج هذا المؤشر إدراج موجودات في التقييم المستمر للأثر.

أن تكون البيئة مواتية لاشتراك المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع (اليد العاملة والوقت) أن تستوعب الأسواق السلع التي تنتجها الأسر وأن تشجع الأسعارُ على زيادة الإنتاج. الوصول إلى الأسواق والخدمات والمعلومات.	➢ إتاحة 10 فرص مجرَّبة لإدرار الدخل للأسر، لا سيما الأسر المستضعفة التي ترأسها نساء □ عدد الأشخاص المدربين على مهارات إدرار الدخل (على أن يكون 50 % منهم نساءً)	4-1 إيجاد فرص لإدرار الدخل وجعلها متكاملة مع فلاحة الأرض
أن ينظر المعلمون/موظفو المدارس نظرة إيجابية إلى التغذية المدرسية. أن تتطور التقاليد الثقافية لتأييد تعليم البنات. ألا يعوق تبدُّلُ المعلمين التنفيذ.	➢ تخفيض نسبة تسرب البنين والبنات من المدرسة بواقع 50% ➢ زيادة نسبة الملتحقين بالمدارس من البنين والبنات بواقع 20% سنوياً ➢ زيادة نسبة البنات اللائي أنهين المرحلة التعليمية الثانية (الصفوف 5-8)	2-1 تطوير وتنفيذ نظام حوافز، بما في ذلك مبادرات خاصة للبنات.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
أن تكون البيئة مواتية لاشتراك المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع (اليد العاملة والوقت)	➢ تقديم الطعام في 90% من أيام الدراسة ➢ مشاركة النساء في عضوية لجان التغذية المدرسية بنسبة لا تقل عن 50%، وتولّي النساء بالتدريج مراكز قيادية في 50% من اللجان على الأقل ➢ تنظيم الموظفين العاملين في إعداد الأغذية التي يساندها المجتمع المحلي في جميع مواقع التغذية المدرسية	2-2 إنشاء نظام لإدارة التغذية في المجتمع المحلي
أن يمكن إقامة شراكات تقوم بأنشطة تكميلية بالنظر إلى اختيار المدارس التي تتلقى مساعدات. أن يعرف الشركاء أهمية تدخل برنامج الأغذية العالمي. تعاون مكاتب الزراعة والصحة والتعليم على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعة.	➢ إبلاغ رسائل الربط إلى 25% من الأسر التي لها أولاد في مدارس يدعمها برنامج الأغذية العالمي □ مساهمة الشركاء بـ 40 في المائة من الموارد التكميلية كل سنة (بما في ذلك تبرعات نقدية)	3-2 تحسين وعي الأسر بالتعليم، خاصة تعليم البنات، وصلته بالصحة والنظافة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي.
استمرار سياسات الحكومة الداعمة لتنفيذ الأنشطة عن طريق المنظمات غير الحكومية.	➢ تخفيض نسبة الإصابة بسوء التغذية بين الأطفال الذين هم دون سن الخامسة □ تخفيض نسبة الإصابة العارضة بالأمراض	1-3 تقديم مساعدة غذائية وتغذوية إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات
	➢ تدريب مستشاري العناية المنزلية وتشغيلهم □ نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه الذين يتلقون عناية منزلية فعالة	2-3 تعزيز نظام العناية المنزلية بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه.
	➢ معدل اعتماد مبادئ نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي في أساليب التخطيط على صعيد الحي □ عدد المبادرات التي ينفذها المجتمع المحلي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	3-3 تعزيز قدرة الفئات المجتمعية على المشاركة في التخطيط على الصعيد المحلي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – موجز الإطار المنطقي		
الافتراضات أو المخاطر	**مؤشرات المخرجات*** **	**المخرجات الرئيسية**

*** سيتم تدقيقها في وقت تقييم النشاط.

توفير الموارد والمواد التكميلية في حينها.	➢ عدد اجتماعات لجان تنسيق البرنامج القطري الإقليمية والفدرالية ➢ عدد الحملات والزيارات الإعلامية المضطلع بها ➢ إدراج عناصر أساسية في برامج أخرى مع عزوها إلى إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش □ مراجعة المشاريع المولدة للعمالة لإدراج دروس إنمائية فيها	1-1-1 الدفاع عن دور مناسب للمعونة الغذائية أمام كبار المسؤولين الحكوميين والمنظمات الأخرى ذات الصلة (الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلخ).
	➢ عدد وفئات صانعي السياسة الإقليميين والمنظمات النسائية الشعبية الذين عقدت معهم جلسات إعلامية □ عدد الجلسات الإعلامية التي عقدت على جميع المستويات	2-1-1 تنظيم جلسات إعلامية لتشجيع مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات.
	➢ عدد الجلسات التدريبية التي عقدت على جميع المستويات ➢ مشاركة أكثر من 000 10 أسرة مختلفة في أحداث على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي (تخطيط، ورصد، وتقييم، ومراجعة تكنولوجية) □ 50 في المائة من المخططين نساء يشاركن بنشاط في صنع القرار	3-1-1 حصول التخطيط بالمشاركة ووضع مخططات لتقييم الأداء على الصعيد المحلي، بما في ذلك جلسات لتشجيع مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وعملية التنفيذ
	□ تعديل خطط 80% من المواقع التي تعمل على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي بناء على الاستنتاجات المستمدة من مخططات الأداء	4-1-1 استخدام الاستنتاجات المستمدة من مخططات تقييم الأداء في الخطط المعدلة لنهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي.
	□ عدد المبادرات التعاونية المتفق عليها والمنفذة	5-1-1 تعيين وإقامة شراكات وتحالفات تكميلية مع وكالات أخرى (الأمم المتحدة، جهات مانحة، منظمات غير حكومية، إدارات حكومية أخرى) تعمل في المجالات نفسها
استمرار توفير موارد كافية (موظفين وميزانية).	➢ تحديث نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي وتهذيبه بحلول عام 2003 □ إبقاء مخططات الأداء في 500 موقع تعمل على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي	1-2-1 إنشاء نهج تخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي، ونهج ومنهجية لتصوير الأداء، ومبادئ توجيهية ومعايير فنية وتحسينها وتوسيعها

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
توجد رغبة في تعلُّم نُهُج جديدة وتعليم هذه النهج للآخرين.	➢ تدريب 000 10 أسرة، بما في ذلك التدريب على أنشطة مدرة للدخل، بحلول عام 2006 ➢ زيادة مشاركة النساء بحلول عام 2006 بنسبة 50% عما كانت عليه في عام 2002 □ تدريب 500 1 من موظفي النظراء تدريباً محلياً (10% منهم نساء)	2-2-1 تدريب النظراء أو المزارعين أو موظفي المنظمات المشاركة بحسب الاحتياجات المعرَّفة.
	➢ إجراء التدريب في 500 موقع تعمل على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي □ 50 في المائة من المتدربين نساء	3-2-1 تعيين آليات وتنفيذ أنشطة لتشجيع نُهُج منع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
تدعم الموارد المتاحة لبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسات المناظرة التغييراتِ المتوخاة.	□ توفُّر الحد الأدنى من المعدات المكرسة لإدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش وتشغيلها في 61 منطقة نموذجية	4-2-1 تزويد موظفي الحكومة المناظرين في المقاطعات بوسائط نقل ومعدات معالجة البيانات لرصد وتقييم البرنامج.
الموارد والقدرة متاحة للمقاطعات وللإدارة.	➢ تنقيح نظام الرصد والتقييم وتنفيذه بحلول عام 2003	5-2-1 إنجاز تشغيل نظام الرصد والتقييم واستخدامه في عملية اتخاذ القرارات وفي الدعوة.

	➢تلقي تقارير الرصد من 100 في المائة من المقاطعات □ تلقي 85% من التقارير في وقت انتهاء المشروع	
	□ عدد الحالات الموثقة	6-2-1 توثيق ونشر أفضل الممارسات بناءً على عمليات التقييم ودراسات الحالات الإفرادية.
الحكومات الإقليمية تؤيد الربط بين الأنشطة.	➢تدريب جميع فرق التخطيط على إمكانيات توافق الأنشطة بحلول عام 2003 ➢تحسين منهاج التعليم (الصفوف 1-6) بحلول عام 2004 □ إتمام تدريب المعلمين أثناء العمل بحلول عام 2005	7-2-1 منهاج التعليم البيئي والتعريف بالموارد الطبيعية يربط الأنشطة المنفذة على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي بنظام التعليم الابتدائي.
توفير الموارد والمواد التكميلية في حينها.	□ اتخاذ 80% من المواقع العاملة على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي تدابير فعالة ومتنوعة لحفظ التربة والماء	1-3-1 حماية التربة والموارد المائية لمزرعة الأسرة واستخدامها بصورة منتجة.
	□ تحويل 000 72 هكتار من الأراضي المتدهورة إلى مزارع مسيَّجة منتجة ومناطق حُرُجية بحلول عام 2006	2-3-1 إنشاء أصول موارد طبيعية مجتمعية، بما في ذلك استصلاح الأملاك المُشاعة، المتدهورة والحفاظ عليها.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي		
الحكومة ملتزمة بنهج المشاركة على صعيد المجتمع المحلي مع التوكيد على تمكين الموظفين من التنفيذ. الإدارة المحلية للبرنامج تؤيد مشاركة النساء والأفراد المستضعفين.	➢تشكيل 500 مجموعة مستخدِمين لإدارة الأصول المجتمعية وأنشطة إدرار الدخل بحلول عام 2006 ➢جميع فرق التخطيط تضم نساءً يشاركن بنشاط في اتخاذ القرارات وتنفيذها □ جميع فرق التخطيط تضم مجموعات مستضعفة تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها	1-4-1 تشكيل وإدامة مجموعات مستخدمين في المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والمجموعات المستضعفة لتخطيط مستجمعات المياه بالمشاركة وتنفيذها وإدارتها.
يوجد وقت وقدرة على التعلُّم ونشر المعلومات وزيادتها.	□ تجربة واعتماد مجموعة فعالة من نماذج الأنشطة المدرَّة للدخل في المزرعة، مناسبة لسياق الأسر المستضعفة، بحلول عام 2006.	2-4-1 تطوير واختبار أنشطة إدرار دخل في ارض المزرعة تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش.
توجد رغبة في التعاون على تحديد الأهداف على جميع السمتويات (داخل حكومة إثيوبيا).	□ أن تكون 80 في المائة من المدارس المشمولة ببرنامج التغذية المدرسية في مجتمعات محلية تعمل على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي	1-1-2 مواءمة نظام تحديد الأهداف لاختيار المدارس والمجتمعات المحلية العاملة على أساس نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي.
التزام النظراء والشركاء بإشراك المجتمعات المحلية في عملية تشخيص المشاكل	➢ أن تكون في 80 في المائة من المدارس لجان إدارة مدرسية	2-1-2 إنجاز عمليات الحوار مع الأباء والأمهات وقادة المجتمع المحلي لتحسين الصحة التغذوية

في عملية تشخيص المشاكل.	□ أن توثّق 25 في المائة من المدارس العوائق التي تعوق المشاركة المجتمعية	المجتمع المحلي لتعيين العوائق التي تعوق المشاركة.
	□ توفير الدعم لـ 000 10 بنت.	2-1-3 تجربة نموذج رائد لنظام حوافز للبنات.
	➢ تلقّي تقارير في حينها من 75 في المائة من المدارس □ إنشاء وحدات إدارة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعة	2-1-4 تفعيل نظام للرصد والتقييم.
	□ عدد جلسات التوعية المعقودة	2-1-5 الدعوة إلى زيادة الالتزام بمعالجة القضايا الجنسانية، لا سيما بقدر ما تتصل بتعليم البنات.
	➢ تدريب جميع مديري المدارس ➢ تدريب جميع لجان إدارة المدارس (على أيدي المديرين) □ توفير جميع المواد غير الغذائية اللازمة	2-2-1 توفير التدريب والدعم في إعداد الأغذية وإدارتها على صعيد المدرسة.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي

بيئة مواتية لمشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع (يد عاملة، وقت).	➢ وجود العاملين في تحضير الأغذية في جميع المدارس في أماكنهم ➢ إيجاد البنية التحتية والمعدات اللازمة □ تقديم الدعم من المجتمعات المحلية (حطب، وأجور، ويد عاملة)	2-2-2 إدارة التغذية المدرسية في المدارس المحلية بكفاءة.
	➢ مراجعة/إشراف لجان الإدارة المدرسية على تقديم الأغذية في حينها □ تسليم الأغذية في حينها	2-2-3 تنظيم عمليات توريد الأغذية إلى المدارس.
	➢ اعتراف المسؤولين الحكوميين علناً بدور المعونة الغذائية في تحسين إمكانيات الوصول إلى التعليم ، وإدراجها في خطط التعليم السنوية ➢ مشاركة برنامج الأغذية العالمي في محافل رسم السياسة والتنسيق على الصعيدين الفدرالي والإقليمي □ قيام موظفي الحكومة الفدرالية والإقليمية والجهات المانحة بزيارات ميدانية	2-2-4 الدفاع عن دور مناسب للمعونة الغذائية أمام كبار المسؤولين الحكوميين والمنظمات الأخرى ذات الصلة (الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلخ).
	□ وجود نوع من النشاط التكميلي في 25 في المائة من المدارس التي تتلقى مساعدة	2-3-1 إنشاء أنشطة تكميلية (مثل الحدائق المدرسية، وأنشطة إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش، والتثقيف الصحي، والمياه والمرافق الصحية، إلخ.) في المدارس.
	□ بيان الصلات بين الأنشطة من خلال برامج فعالة في 25 في المائة من المدارس	2-3-2 استخدام المدارس لبيان كيفية توافق عناصر التغذية والصحة والأمن الغذائي في المنهج الدراسي معاً.
وكالات التنمية ذات الصلة تعتقد بأهمية عمليات التداوب.	➢ زيادة عدد مذكرات التفاهم □ زيادة عدد مذكرات التفاهم المنفذة فعلاً	2-3-3 عقد اتفاقات مع وكالات التنمية العاملة في نفس المنطقة الجغرافية للاشتراك في الموارد الفنية والمالية وغير الغذائية وتنسيق نُهُجها.
	➢ تنفيذ النظام بحلول منتصف عام 2003 □ تعيين932 2 امرأةً حاملاً ومرضعةً بنهاية عام 2006	3-1-1 وضع نظام لتعيين الحوامل والمرضعات والاتفاق عليه وتنفيذه.

	□ إسداء المشورة لـ 932 2 امرأةً حاملاً ومرضعة	2-1-3 توفير الخدمات الاستشارية والمتابعة في موضوع التغذية على أيدي متطوعين لتقديم العناية في المنزل.

البرنامج القطري لإثيوبيا 2003-2006 – ملخص الإطار المنطقي

	□ عدد المستفيدات والزائرات لعيادات صحة الأم والطفل	3-1-3 متابعة زيارات المستفيدات إلى عيادات صحة الأم والطفل.
	➢تنفيذ النظام بحلول عام 2003 □ تعيين 964 5 أسرة بنهاية عام 2006	1-2-3 وضع نظام لتعيين الأسر المحتاجة إلى مساعدة غذائية والاتفاق عليه وتنفيذه.
	➢اختيار وتدريب 150 متطوعاً لتقديم العناية في المنزل بنهاية عام 2003 ➢عدد الزيارات التي قام بها المتطوعون لتقديم العناية في المنزل بحسب المعيار المحدد	2-2-3 تعيين متطوعين لتقديم العناية في المنزل واختيارهم وتدريبهم باستخدام دليل موحَّد.
تقديم الموارد والمواد التكميلية في حينها.	□ عدد الخطط الناشئة في المجتمع المحلي التي لقيت دعماً فعالاً من الشركاء التكميليين	3-2-3 تقديم خدمات تخفيف حدة أثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الشركاء والمنظمات غير الحكومية.
توجد رغبة لدى الجهات الفاعلة الأخرى للمشاركة في هذا البرنامج.	➢ عدد الأشخاص الذين تدربوا وجلسات التدريب التي نُظِّمَت □ أداة ونهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي المطبَّقَيْن في الريف واللذيْن تم تكييفهما للسياق الحضري في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالتعاون مع آخرين	1-3-3 تقديم تدريب ومساعدة فنية بشأن مبادئ نهج التخطيط بالمشاركة على الصعيد المحلي للجان الأحياء، والمنظمات غير الحكومية/ المنظمات المجتمعية الأخرى.
	➢ عدد الأشخاص الذين وصلتهم رسالة الدعوة □ المشاركة في المحافل الفدرالية والإقليمية لرسم السياسة والتنسيق	2-3-3 الدفاع عن دور مناسب للمعونة الغذائية أمام كبار المسؤولين الحكوميين والمنظمات الأخرى ذات الصلة (الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلخ).

الملحق الثالث

خطة ميزانية البرنامج القطري لإثيوبيا (2003-2006)
الأنشطة الأساسية

	النشاط الأول إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش	النشاط الثاني التغذية المدرسية	النشاط الثالث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحضر	المجموع
السلع الغذائية (طن متري)	134 824	14 792	13 908	**163 524**
السلع الغذائية (القيمة بالدولار الأمريكي)	19 104 561	4 909 471	2 807 956	**26 821 988**
النقل الخارجي	7 319 482	116 575	1 559 760	**11 442 752**
النقل البري والتخزين والمناولة (المجموع)	14 291 344	2 130 048	778 848	**17 200 240**
النقل البري والتخزين والمناولة (تكلفة الطن)	106	144	56	
تكاليف تشغيلية مباشرة أخرى	2 385 882	422 000	241 537	**3 049 419**
مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة	**43 101 269**	**7 578 094**	**5 388 101**	**56 067 464**
تكاليف الدعم المباشر[1]	4 671 892	860 928	487 659	**6 020 479**
تكاليف الدعم غير المباشر[2]	3 726 307	658 244	458 309	**4 842 860**
مجموع التكلفة التي يتحملها البرنامج	**51 499 468**	**9 097 266**	**6 334 069**	**66 930 803**
مساهمة الحكومة	8 080 792	3 291 669	800 000	**12 172 461**

(1) مقدار تكاليف الدعم المباشر هو رقم إرشادي يعرض على المجلس التنفيذي لأغراض الإحاطة. ويستعرض المخصص السنوي لتكاليف الدعم المباشر للبرنامج القطري، ويحدد سنويا عقب تقييم الاحتياجات من تكاليف الدعم المباشر والموارد المتاحة.

(2) يجوز أن يعدل المجلس التنفيذي معدل تكاليف الدعم غير المباشر خلال الفترة التي يغطيها البرنامج القطري.

الملحق الرابع

المناطق المعرضة للافتقار المزمن للأمن الغذائي

استناداً إلى دليل الافتقار المزمن للأمن الغذائي

1- النتائج المبينة في الخريطة هي نتيجة تحليل مشترك بين عدة وكالات. وقد تم الجمع بين مؤشرات الأمن الغذائي ومؤشرات الفقر لإبراز مدى هشاشة الأوضاع.

2- الوكالات المشتركة في الدراسة هي لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها ، ووزارة الزراعة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وصندوق إنقاذ الطفولة – المملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي.

3- اختار الفريق في البداية تسعة مؤشرات من قائمة أوسع. وقامت كل وكالة بترجيح كل مؤشر على حدة، ثم طبق "ترجيح جماعي" متوسط.

4- ترد أداء المؤشرات المستخدمة كمدخلات للتحليل:

و - تقديرات الاحتياجات من المعونة الغذائية في السنوات الماضية

ز - مخاطر الجفاف

ح- التقلب في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية

ط- احتمالات الصدمات المناخية الشديدة: قلة المطر أو زيادته المفرطة

أ- إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية/ للفرد

ب- الأصول من الحيوانات الزراعية/ للفرد

ج- نوعية المراعي وكميتها

د- البنى الأساسية للطرق/الوصول إليها

هـ- متوسط سعر الذرة والذرة الرفيعة في السوق

5- تتفاوت درجات الهشاشة تفاوتا كبيرا في المقاطعة. البيانات المستخدمة "على مستوى المقاطعة".

حدود والأسماء تقديرية وغير رسمية.

دليل والرسم البياني وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بالبرنامج: سبتمبر/أيلول 2002.